



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الاولى

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٠/ ذو الحجة / ١٤١٢ هجرية ،
الموافق ٢١/ ٦/ ١٩٩٢ ميلادية .

(العدد ١)

(الجلد ٢٩)

جدول الاعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمن دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠ .
- ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- ٧
- أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد طاهر المصري .
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي .
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عيسى الريموني .
- ٣ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة .
- ٨
- ١ . مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢ .

هذا من الأعمال

مفعل

كلنا من الأول

- (بحال على اللجنة القانونية).
- ٢ - مشروع قانون معدل لقانون رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢.
- (بحال على اللجنة القانونية).
- ٤ - أ - قرار اللجنة القانونية رقم ٣٠٠ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٩ والمتضمن مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.
- ب - تقرير اللجنة القانونية حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.
- ٥ - ما يجد من اعمال.
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٦/٢٤ الساعة العاشرة صباحاً.

١٤

٥٢

٥٢

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق / / ١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٦/٢١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الاولى) من الدورة (الثالثة) (الاستثنائية الاولى من الدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي د. عبداللطيف عريبات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: نايف الحديد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: عبدالحفيظ علاوي، عيسى الرميوني، طاهر المصري.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: ليث شبيلات.

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاکر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية.
- ٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٦ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة

والاثر.

- ٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٩ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ١٠ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
- ١١ - معالي المهندس سعد هامل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٢ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١٣ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
- ١٤ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٥ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٦ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١٧ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
- ١٨ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٩ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ٢٠ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
- ٢١ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير

كلنا من أهل

الثقافة.

٢٢ - معالي السيد محمد السقايف: وزير الترميم.

٢٣ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢٤ - معالي الدكتور فايز الحصاونة: وزير الزراعة.

٢٥ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالية اسماؤهم:

د. حسين ابو عرابي، علي الحسبان، محمد الرديني، رائد الحلبيوني.

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمن دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠.

وهنا وقف الجميع عا في القاعة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: ٦٨٣٤/١/١٣/٥١

التاريخ: ١٤١٢/١٢/٩

الموافق: ١٩٩٢/٦/١٢

دولة رئيس مجلس الاعيان
معالي رئيس مجلس النواب
ابعث اليكم طيبا بنسخة من الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠ لافرار الامور الواردة فيها.
واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء
نسخة/ الى الجريدة الرسمية

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر ارادتنا بما هوأت :-

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢٠ من اجل اقرار الامور التالية :-

- ١ - مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.
- ٢ - مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١.
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢.
- ٤ - مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢.
- ٥ - مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠.
- ٦ - مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠.
- ٧ - مشروع قانون معدل لقانون سوق عمان

المالي لسنة ١٩٩١.

- ٨ - مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠.
- ٩ - مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠.
- ١٠ - مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٢.
- ١١ - مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢.
- ١٢ - مشروع قانون اللغة العربية لسنة ١٩٩٢.
- ١٣ - مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢.
- ١٤ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩٢.
- ١٥ - قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الدين العام.
- ١٦ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.
- ١٧ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ قانون المواصفات والمقاييس.
- ١٨ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.
- ١٩ - قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ قانون رخص المهن.
- ٢٠ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن.
- ٢١ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين.
- ٢٢ - قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢

- قانون المالكين والمستأجرين.
- ٢٣ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٣ قانون نقابة الصحفيين.
- ٢٤ - قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ قانون الاحوال الشخصية.
- ٢٥ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون الاحوال الشخصية.
- ٢٦ - قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني.
- ٢٧ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكان.
- ٢٨ - قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكان.
- ٢٩ - قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون بنك الاسكان.
- ٣٠ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ قانون البناء الوطني الاردني.
- ٣١ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ قانون الضمان الاجتماعي.
- ٣٢ - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي.
- ٣٣ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤ قانون اتحاد المزارعين في وادي الاردن.
- ٣٤ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الجامعات الاهلية.
- ٣٥ - قانون مؤقت رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٣٦ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٣٧ - قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣

هكذا من الأشغال

- قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٣٨ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٣٩ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٤٠ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٤١ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧ قانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.
- ٤٢ - قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.
- ٤٣ - قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.
- ٤٤ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ قانون المجلس الطبي الاردني.
- ٤٥ - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني.
- ٤٦ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني.
- ٤٧ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩ قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام.
- ٤٨ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم.
- ٤٩ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩ قانون الشركات.
- ٥٠ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الشركات.
- ٥١ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ قانون الضريبة على الاستهلاك.
- ٥٢ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ قانون الجمارك.
- ٥٣ - قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨ قانون اضافي لقانون الجمارك والمكوس.
- ٥٤ - مشروع قانون معدل لقانون الجمارك لسنة ١٩٨٦.
- ٥٥ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار.
- ٥٦ - قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ قانون سندات المقارضة.
- ٥٧ - قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد.
- ٥٨ - مناقشة تقارير ديوان المحاسبة ٨٧/٣٦ ٨٨/٣٨ ٨٩/٣٩ ٩٠/٣٧.
- ٥٩ - متابعة تقارير لجنة التحقيقات النيابية.
- ٦٠ - مناقشة القضايا الوطنية المستجدة.
- ١٩٩٢/٦/٨ وزير الداخلية رئيس الوزراء
- «وهنا جلس الجميع»
- معالي رئيس المجلس: اخواني نرحب بكم في هذه الدورة الاستثنائية، ونسأل الله

العون في ان تقوم بما هو مطلوب على ضخامة الموضوعات على جدول الاعمال.

وانه بداية يجز في نفسي ان نفقد في مجلس الامة علمين من اعلام هذا المجلس، ومن اعلام الاردن والامة، فقد فقدنا أمس الاول عضو مجلس الاعيان معالي الدكتور خليل السالم، وبألامس فقدنا النائب الاستاذ احمد الازايده، وخسارتنا بها كبيرة، فلکم وللاردن ولنوميا أحر التعازي لقد شغل مكان ابو بلال في هذا المجلس والذي كان حتى الرمح الاخير يسأل عن موعد هذه الجلسة، لقد عاش لأمته ووطنه ومات وهو حي في قلوب وعقول من عرف هذا الانسان، ونسأل الله له الرحمة، ولنقف لقراءة الفاتحة منا جميعاً.

«وقوف الجميع وقرأوا سورة الفاتحة»

اخواني جدول اعمال هذه الدورة مكثف كما ذكرت وقد التقينا اخواننا رؤساء ومقرري اللجان الدائمة والمؤقتة ورؤساء الكتل النيابية ومكتب المجلس، وبحسنا في جدول الاعمال والاولويات التي يقترح ان تأخذ بعين الاعتبار في جلسائنا القادمة، وقد اوكل المجتمعون الى مكتب المجلس واللجنة القانونية اقرار الاولويات بشكلها النهائي، وتم الاتفاق على عقد اجتماعين اساسيين للقوانين اسبوعياً، يوم الاحد مساء الساعة الخامسة، وهذا الاحد فقط هي جلسة صباحية لانها الجلسة الاولى، ويوم الاربعاء جلسة صباحية في الساعة العاشرة صباحاً، وهناك حسب جدول الاعمال والموضوعات وهناك تقارير، سواء كانت هذه التقارير تختص بموضوع تقارير ديوان المحاسبة، او لجنة التحقيقات النيابية، او تقارير حول

القضايا الوطنية وقد تم الاتفاق على تخصيص مساء يوم الاثنين لمثل هذه الموضوعات لبحثها حسب ما يتفق عليه من تقارير تقدم وتناقش بالموضوعات الثلاثة. وهذا الترتيب حقيقة تم الاتفاق عليه من ناحية تنظيمية وآلية عمل واضحة، فمجموعة القوانين المحالة كثيرة وخصصنا يومين كاملين اسبوعياً لهذه القوانين ومناقشة تقارير ديوان المحاسبة، التحقيقات النيابية القضايا الوطنية، تخصص وتدرس وتقدم مساء يوم الاثنين من كل اسبوع بصورة غير دورية وحسب توفر هذه التقارير والاتفاق عليها.

بهذا يتضح لدينا وضوح الصورة لدى الجميع كمنهج عمل وآلية عمل، ونرجوا من اخواننا رؤساء ومقرري اللجان الدائمة والمؤقتة، العمل المكثف لانجاز ما هو مطلوب في كافة المجالات، وجميع اعمال اللجان هي مفتوحة ومطلوبه وقائمه، ونرجوا من الجميع بذل قصارى الجهد في هذه الدورة الصيفية المكثفة ونسأل الله سبحانه وتعالى العون، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد طاهر المصري.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عيسى الرميولي.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.

معالي رئيس المجلس: هل يسوافق

هكذا من الأشغال

المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟
الجميع: موافقون.
السيد الأمين العام:
٣ - إحالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة.
١ - مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الأردني لسنة ١٩٩٢.
(يحال على اللجنة القانونية).
بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم م ج ٤٤٤/٣
التاريخ: ١٤١٢/١٠/٢٦
الموافق: ١٩٩٢/٤/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الأردني لسنة ١٩٩٢) بشكله الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥ مع الأسباب الموجبة له، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في إقراره.
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان
مع نسختين من مشروع القانون.

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون مجمع اللغة العربية الأردني

- ١ - عدلت الفقرة (أ) من المادة (٦) بحيث يصبح جائزا تعيين عضو عامل اضافة الى كل عضو عامل بلغ السبعين من العمر وذلك بهدف استمرارية التجديد في فعاليات المجمع ويوفر المناخ ليكتسب الشباب خبرات الاكبر سنا منهم.
- ٢ - عدلت المادة (٧) على النحو التالي:
أ - حذف شرط عدم زيادة العمر عن سبعين سنة من البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك للافادة من العلماء الأردنيين والعرب والاجانب دون ان يجد العمر الزمني من ذلك، وكذلك جعل الحد الأدنى للعمر اربعين سنة بدلا من ثلاثين لان عمر الاربعين في الغالب هو عمر النضوج والانتاج العلمي الاصيل.
ب - اعيدت صياغة الفقرة (ب) من المادة (٧) للنص على ضرورة ان تتوافر في العضو المؤازر الشروط ذاتها المقررة للعضو العامل باستثناء شرط الجنسية.
ج - وعدلت الفقرة (ج) منها لحذف شرط الحد الاعلى للعمر والبالغ سبعين سنة كما أشير الى ذلك.

- ٣ - عدل البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) بحيث تقتصر صلاحية مجلس الوزراء على قبول الهبات والاعانات التي ترد الى المجمع من مصدر اجنبي بينما ترك ما كان مصدرها اردنيا وعربيا للجهات المعنية في المجمع وذلك تيسيرا لاعماله ودعما له.
- ٤ - عدلت الفقرة (أ) من المادة (١٩) والمتعلقة بمكافآت الاعضاء العاملين بحذف عبارة (مقابل حضور الجلسات) الواردة فيها، وذلك حتى لا تكون تلك المكافآت معلقة على حضور الجلسات وعددها.
- ٥ - الغيت المادة (٢٠) من القانون الاصلي لانها مادة انتقالية وانتهى مفعولها بعد تنفيذ احكامها.

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢
قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الأردني

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الأردني لسنة ١٩٩٢)، ويقرأ مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

تعديل المادة (٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (أ) منها:-
(على ان يعين عضو عامل اضافة الى كل عضو عامل بلغ السبعين من عمره).

المادة ٣

تعديل المادة (٧) من القانون الاصلي على النحو التالي:-

اولا: بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

(٢ - ان لا يقل عمره عن اربعين سنة).

ثانيا: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

(ب - يشترط في العضو المؤازر ان تتوافر فيه شروط العضو العامل باستثناء شرط الجنسية الاردنية).

ثالثا: بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

(ج - يشترط في عضو الشرف ان يكون ممن قدموا خدمات جليلة للدراسات العربية.

المادة - ٤ -

يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

(٣) - الهبات والاعانات الاردنية والعربية التي ترد للمجمع والهبات والاعانات الاجنبية التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها).

المادة ٥

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
(أ) - تحدد مكافآت الاعضاء العاملين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المجمع).

المادة ٦

تلغى المادة (٢٠) من القانون الاصلي، ويعد ترقيم المواد (٢١)، (٢٢)، (٢٣) منه، بحيث تصبح (٢٠) و (٢١) و (٢٢) على التوالي.

١٩٩٢/٤/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب
ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون معدل لقانون رعاية الشباب
لسنة ١٩٩٢) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٩ مع
الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس
النواب للنظر في قراره.
واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء
نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان
مع نسختين من مشروع القانون.

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون معدل لقانون رعاية الشباب

معالي رئيس المجلس : اللجنة القانونية؟
موافقة.

السيد الامين العام :

٢ . مشروع قانون معدل لقانون رعاية

الشباب لسنة ١٩٩٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ش ب ١/٦٢١١

التاريخ : ١٤١٢/١١/٢١

الموافق : ١٩٩٢/٥/٢٣ .

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ -

تعديل المادة (٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : تضاف العبارة التالية الى آخر التعريف الوارد فيها لكلمة (النادي) :-

ويشمل ذلك منتديات الشباب التي تمارس النشاط الثقافي والاجتماعي والتطوعي بما يتفق مع الغايات المقصودة من هذا القانون).

ثانيا : يضاف التعريفان للكلمتين التاليتين الى آخرها :-

المجلس : المجلس الاعلى لرعاية الشباب .

الصندوق : الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضة .

المادة ٣

تعديل المادة (٤) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : يلغى نص الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - انشاء مراكز للنشاط الشبابي ودعمها والاشراف عليها والترخيص لاي هيئة رسمية او اهلية بانشاء مثل تلك المراكز .

ثانيا : تضاف الفقرتان التاليتان اليها :-

ج - ترخيص مراكز الانشطة والتدريب الرياضية بما في ذلك المسابح والمقذنين العاملين فيها .

د - تأسيس بيوت ونجيمات الشباب والترخيص لاي مؤسسة اهلية او خاصة بتأسيسها .

المادة ٤ -

تعديل المادة (٦) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (هـ) بالنص التالي اليها :-

هـ - تحدد بانظمة تصدر بمقتضى هذا القانون اهداف الجمعية والاحكام والاجراءات المتعلقة بكنيفية تشكيل الهيئة العامة للجمعية واللجنة التنفيذية لها والامانة العامة فيها والمفوضيات الكشفية والارشادية في المحافظات والالوية وحلها والمهام والمسؤوليات المنوطة بكل منها وكيفية عقد اجتماعاتها والنصاب القانوني لها ولقراراتها وسائر الامور الادارية والمالية والفنية المتعلقة بالجمعية .

المادة ٥ -

يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٧)

يؤسس بمقتضى احكام هذا القانون مجلس يسمى (المجلس الاعلى لرعاية الشباب) يتولى المساهمة في وضع السياسة العامة لرعاية الشباب وتحدد بموجب نظام كنييفية تشكيلة والصلاحيات

هذه من الأشغال

والمهام الموكلة الية والنصاب القانوني لاجتماعاته ولقراراته.

المادة ٦ -

يعدل القانون الاصيل باضافة المادة التالية اليه برقم (٩) ويعاد ترقيم المواد من (٩-١٢) الواردة فيه لتصبح من (١٠-١٣) على التوالي.

المادة (٩)

- أ - يؤسس صندوق يسمى (الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية) يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويتولى بهذه الصفة تحقيق الاهداف والقيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة به بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه كما يحق له تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وقبول الهبات والتبرعات والقيام بجميع التصرفات القانونية وابرام العقود وعقد القروض واقامة الدعاوى ويمثله فيها وفي الدعاوى التي تقام عليه النائب العام، وللصندوق ان يوكل عنه في هذه الدعاوى احد المحامين.
- ب - يرتبط الصندوق بالوزير ويكون تحت اشرافه المباشر.
- ج - تتكون موارد الصندوق المالية مما يلي :-

- ١ - ريع المنشآت الشبابية والرياضية وبيوت وغيمات الشباب التابعة للوزارة ومرافقها وملحقاتها.
- ٢ - الهبات والتبرعات والمنح والهدايا والوصايا المقدمة له على ان يوافق مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر خارجي.
- ٣ - المساهمة السنوية التي ترصدها الحكومة لصالح الصندوق في الموازنة العامة.
- ٤ - مساهمات الهيئات الاجتماعية بما في ذلك الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وذلك من خلال اي اتفاق او تعاون يعقده الصندوق مع تلك الجهات.
- ٥ - ريع استثمار امواله.
- د - تعفى التبرعات والمنح والهبات والهدايا والوصايا المقدمة للصندوق من ضريبة الدخل وذلك وفقا لاحكام والشروط المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل المعمول به.
- هـ - يعفى الصندوق من الطوابع ومن الضرائب والرسوم والتكاليف المالية المباشرة وغير المباشرة العائدة لدوائر الحكومة والخزينة العامة والبلديات.
- و - تحدد بانظمة تصدر بمقتضى احكام هذا القانون الاحكام والاجراءات المتعلقة بكيفية تشكيل مجلس ادارة الصندوق والنصاب القانوني لاجتماعاته وقراراته والمسؤوليات والصلاحيات وسائر الامور المتعلقة به بما في ذلك الصلاحيات والاجراءات المتعلقة بالصندوق.

كل من اشعل

مجلس النواب

المادة ٧ -

تعديل المادة (١٠) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى اخرها: - بما في ذلك الانظمة المتعلقة بالامور التالية :-

- أ - الاحكام والشروط والاجراءات الخاصة بترخيص وتأسيس مراكز الانشطة والتدريب الرياضية والمسابع والمنقذين فيها وبيوت وغيمات الشباب الاهلية والخاصة.
 - ب - الرسوم التي تستوفيها الوزارة والصندوق مقابل الخدمات التي تقدم بموجب هذا القانون مقدار تلك الرسوم والاحكام والاجراءات الخاصة باستيفائها.
- والى ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في هذا القانون يتولى الوزير بناء على تنسيب المجلس اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ الامور المقصودة بتلك الانظمة وذلك لمدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ العمل باحكام هذا القانون.

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون رعاية الشباب

- ١ - صدر (قانون رعاية الشباب) رقم (٨) لسنة ١٩٨٧ قبل حوالي خمس سنوات، وقد واجهت وزارة الشباب خلالها بعض الصعوبات في تنفيذه، وتعذر عليها مواجهتها، وفي مقدمتها واهمها قلة الموارد المالية للوزارة، مما ادى الى عدم تمكنها من دعم الانشطة الشبابية والرياضية بالمستوى المطلوب، حتى في الحد الأدنى له.
- ٢ - لقد خلا قانون رعاية الشباب من اي نص يتعلق بالموارد المالية للوزارة، وهي موارد لا بد للوزارة ان تكون لها مصادر خاصة بها بالاضافة الى المخصصات المرسودة لها في الموازنة العامة، فجاء المشروع لينص على تأسيس صندوق وطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية يتمتع بالشخصية الاعتبارية والقيام بالمهام والواجبات المنوطة به ومن اهمها تأمين الموارد المالية لتلك الحركة وتطويرها.
- ٣ - وكذلك فقد اصبح من متطلبات التطوير لعمال وزارة الشباب وتمكينها من تحقيق اهدافها تشكيل مجلس اعل لرعاية الشباب يتولى - من بين ما يتولاه - المساهمة مع الجهات المعنية في رسم السياسة العامة لرعاية الشباب.
- ٤ - وبالإضافة الى ذلك فقد تضمن المشروع تعديلا لمهام ومسؤوليات وزارة الشباب، بما يتناسب مع ازدياد مسؤولياتها، كما اعيدت صياغة بعض مواد ونصوص القانون لمواجهة ذلك، ولتمكين الوزارة من استصدار الانظمة التي يتعذر اصدارها في ظل احكام القانون.

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس: اللجنة القانونية؟ موافقة.

السيد الأمين العام: ٤ -

أ - قرار اللجنة القانونية رقم ٣٠٥، تاريخ ١٩٩٢/٣/١٩ والمتضمن مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

ب - تقرير اللجنة القانونية حول مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فرحات نقطة نظام.

السيد عبدالسلام فرحات: سبق لي حقيقة ان تقدمت بمخالفة خطية خالفت فيها رأي الاكثرية المحترمة في اللجنة القانونية، فيما يتعلق بموضوع المادة (عشرة) من القانون، وقد سلمت هذه المخالفة الى الموظف المختص، الذي كان يذون محاضر اللجنة، وقد فوجئت بأن مخالفتي لم تدرج مع قرار اللجنة القانونية، التمس من الرئاسة الجلييلة ان توعز للجهات المختصة باحضار هذه المخالفة وادراجها بملحق على جدول الاعمال، لتقرأ وتوزع قبل البحث في هذه المادة، محتفظاً بحقي بالحديث في ضوء اجراءات الرئاسة الجلييلة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، ان كانت المذكرة موجودة ارجو من الامانة العامة ان تضاف وتوزع، وان رأي الاستاذ فرحات عندما يأتي دورها، ان كان لديكم نسخة ان تقرأها ولكم الحق في قرائنها وشكراً لكم، الاستاذ المقرر.

الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على رسول الله.

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات لدراسة مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ على النحو التالي:

الاجتماع الاول: بتاريخ ١٩٩٢/١/١٩

برئاسة سعادة السيد حسين مجلي وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء: عبد الرؤوف الروابدة، يوسف مبيضين، فارس النابلسي، محمد فارس الطراونه، الدكتور احمد الكوفحي، محمد الدردور، مروان الحمود، الدكتور قسيم عبيدات، عبدالسلام فرحات، نايف الحديد. وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

الدكتور ماجد خليفة، الدكتور علي الفقير، د. همام سعيد كما شارك في الاجتماع السادة النواب: عبدالكريم الدغمي، ابراهيم الخريسات، كامل العمري، عبدالرحيم العكور، الدكتور محمد ابو عليم، والعين الدكتور سعيد التل.

وحضر الاجتماع معالي السيد جودت وزير الداخلية.

الاجتماع الثاني: بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠

برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس

اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

عبد الرؤوف الروابدة، الدكتور احمد الكوفحي، فارس النابلسي، الدكتور قسيم عبيدات، نايف الحديد، مروان الحمود، عبدالسلام فرحات، يوسف مبيضين، محمد فارس الطراونه وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء: الدكتور ماجد خليفة، الدكتور علي الفقير، الدكتور همام سعيد، محمد الدردور.

كما شارك في الاجتماع السادة النواب الدكتور عبدالله العكايلة، عبدالرحيم العكور، احمد الكفاوين، ابراهيم الخريسات، عيسى مدانات، الدكتور محمد الحاج، عبدالحفيظ علاوي، والعين الدكتور سعيد التل. وحضر الاجتماع معالي السيد جودت السبول وزير الداخلية.

معالي رئيس المجلس: استاذ الدغمي. السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

اقترح اعفاء سعادة المقرر من تلاوة الدباجة والانتقال الى مناقشة المشروع، وشكراً. اصوات: ثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: اخوانا حقيقة القرار لكم، لكن مثل هذا الموضوع بحاجة حقيقة الى تفصيلات واعتقد ان القراءة تغني عن بعض الاسئلة احياناً، فلنعطي هذا الأمر وقراءة قرار اللجنة كاملاً، نسير على حسب الاصول اذا سمح لي الاخوان السيد المقرر.

الاجتماع الثالث: بتاريخ ١٩٩٢/٢/٣ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة الاعضاء:

الدكتور احمد الكوفحي، نايف الحديد، د. همام سعيد، محمد فارس الطراونه، مروان الحمود، الدكتور علي الفقير، عبدالسلام فرحات، الدكتور قسيم عبيدات، الدكتور ماجد خليفة.

وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء: يوسف مبيضين، عبد الرؤوف الروابدة، محمد الدردور، فارس النابلسي.

كما شارك في الاجتماع كل من السادة النواب: حمزة منصور، احمد الكفاوين، ومن الاعيان السادة الدكتور اسحق الفرحان، والدكتور سعيد التل.

الاجتماع الرابع: بتاريخ ١٩٩٢/٣/٩ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة الاعضاء: الدكتور همام سعيد، الدكتور احمد الكوفحي، الدكتور علي الفقير، الدكتور قسيم عبيدات، يوسف مبيضين، الدكتور ماجد خليفة.

وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء: عبدالسلام فرحات، محمد فارس الطراونه، عبد الرؤوف الروابدة، مروان الحمود، فارس النابلسي،

هنا من المأهول

محمد الدردور، نايف الحديد.
وحضر الاجتماع معالي السيد عاطف
البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

الاجتماع الخامس: بتاريخ
١٩٩٢/٣/١٦.

برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس
اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو
فارس وحضور اصحاب السماحة والمعالى
والسعادة السادة الاعضاء: د. همام سعيد،
د. احمد الكوفحي، عبدالسلام فرجات، محمد
فارس الطراونة، الدكتور علي الفقير. وتغيب
بمعدرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة
الاعضاء: يوسف مبيضين، الدكتور ماجد
خليفة، الدكتور قسيم عبيدات، نايف الحديد،
فارس النابلسي.

كما شارك في الاجتماع السادة النواب:
الدكتور حسني الشباب، د. محمد ابو عليم.

الاجتماع السادس: بتاريخ
١٩٩٢/٣/١٩

برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس
اللجنة وحضور اصحاب السماحة والمعالى
والسعادة السادة الاعضاء الدكتور احمد
الكوفحي، الدكتور قسيم عبيدات، الدكتور
علي الفقير، الدكتور همام سعيد، محمد فارس
الطراونة، عبدالسلام فرجات.

وتغيب بمعدرة كل من اصحاب المعالي
والسعادة السادة الاعضاء:

يوسف مبيضين، الدكتور ماجد خليفة،
الدكتور محمد ابو فارس، نايف الحديد.

وبعد دراسته دراسة مستفيضة، قررت

اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع
اجراء التعديلات التالية عليه.

المادة (٣): تعاد صياغتها بالنص التالي:

المادة ٣

أ - الحزب السياسي كل جماعة سياسية اردنية
تتألف وفقا للدستور والقانون بقصد
المشاركة في الحياة السياسية.

ب - تكون للحزب شخصية اعتبارية ولا يجوز
حله او حل قيادته الا وفق احكام نظامه
الاساسي او بقرار من المحكمة.

المادة (٤): تعاد صياغتها بالنص التالي.

المادة ٤ للاردنين الحق في تأليف الاحزاب
السياسية والانتساب اليها ولكل مواطن حق
الانتساب الطوعي لاي حزب وذلك وفقا
لاحكام الدستور والقانون.

المادة (٥)

اولا: الفقرة (ج) تضاف الى آخرها
العبارة التالية (ما لم يكن قد رد اليه اعتباره).

ثانيا: الفقرة (ز)

ز - أن لا يكون عضوا في اي حزب سياسي
آخر.

المادة (٦)

الفقرة (د) تعاد صياغتها بالنص التالي:

د . شروط العضوية في الحزب واجراءات
الانضمام اليه بما يتفق مع احكام الدستور.

المادة (٩)

الفقرة (ب) يستعاض عن عبارة (يراه)
ضرورية) بعبارة (يراه لازمة لتنفيذ احكام هذا

القانون) الواردة فيها.

المادة (١٠)

الفقرة (ب) تعاد صياغتها بالنص التالي:

ب - اذا وجد الوزير أن شروط تأسيس الحزب
غير مكتملة فعليه الاعتراض على تأسيس الحزب
امام المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ
انقضاء المدة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من
المادة (٩) من هذا القانون ويمثل الوزير رئيس
النيابة العامة لدى المحكمة ويمثل المؤسسين اي
منهم.

المادة (١١) تصبح كما يلي:

المادة (١١)

أ - تتعقد المحكمة للنظر في الاعتراض مرافعة
من خمسة قضاة على الاقل وتصدر قرارها
خلال ستين يوما من تاريخ تسجيل
الاعتراض لدى ديوان المحكمة.

ب - اذا قررت المحكمة رد الاعتراض يعلن
الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ
صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في
الجريدة الرسمية.

المادة (١٤)

شطب هذه المادة ويعاد الترقيم بدونها.

المادة (١٥) تصبح كما يلي:

المادة ١٥ - يتولى ادارة شؤون الحزب قيادة
تؤلف وفقا لاحكام نظامه الاساسي، ويمثله
رئيسه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية
والادارية وفي حالة عدم وجود منصب رئيس
حزب في نظامه الاساسي يتولى امينة العام مهام
التمثيل تلك، وللرئيس او الامين العام حسب

مقتضى الحال ان ينيب عنه خطيا واحد او اكثر
من اعضاء القيادة لممارسته اختصاصاته او اي
منها، وان يوكل اي عام في الاجراءات القضائية
والقانونية المتعلقة بالحزب.

المادة (١٦)

يستعاض عن عبارة (التاسعة عشرة)
الواردة فيها بعبارة (الثامنة عشرة).

المادة (١٧)

يستعاض عن عبارة (مطبوعة دورية
واحدة) بعبارة (مطبوعة دورية او اكثر) الواردة
فيها.

المادة (١٨)

تصبح كما يلي: المادة ١٨ - لا يجوز تفتيش
اي مقر للحزب باستثناء حالتي التلبس والجرم
المشهود الا بموافقة المدعي العام وحضوره.

المادة (٢١)

شطب هذه المادة ويعاد الترقيم بدونها.

المادة (٢٣)

شطب هذه المادة ويعاد الترقيم بدونها.

المادة (٢٥)

شطب هذه المادة ويعاد الترقيم بدونها.

المادة (٢٦)

تصبح كما يلي: المادة (٢٦) - يجوز حل
الحزب بناء على طلب الوزير بقرار من المحكمة
وينفس الكيفية الواردة في الفقرة (أ) من المادة
(١١) من هذا القانون اذا خالف اي حكم من
احكام المادة ١٦ (فقرة ٢، ٣) من الدستور او
هذا القانون.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.
امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ مقرر اللجنة، وهل الملحق وارد مع تقرير اللجنة؟ هل الملحق جزء من قرار اللجنة؟ نستكمل قراءة قرار اللجنة وهناك تحفظ من الاستاذ عبدالسلام فرجات.

الدكتور علي الفقير: ان نقرأ الملاحظات في حينها، الان لو قرأت قد لا تكون واضحة الصورة.

معالي رئيس المجلس: انا سألت الحقيقة الاستاذ مقرر اللجنة، هل اري كلاماً عاماً نستكمل به قراءة قرار اللجنة، فان كان المقرر رتب ذلك لا مانع.

السيد المقرر: نعم هو الحقيقة التقرير لا بد من قراءته على الاخوة.

معالي رئيس المجلس: استاذ المقرر ما رأيك، هل هذا جزء من قرار اللجنة؟

السيد المقرر: نعم.

معالي رئيس المجلس: اذا يقرأ، نستكمل قراءة قرار اللجنة، الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: الحقيقة انه هذا التقرير هو دفاع المقرر عن المواد وهو من حقه ان يدلي به في كل مادة، لما يقرأ المادة علينا ويطرحها، يقول خلفية هذه المادة، نحن قرأناه،

اما ان يقرأ الان لن نستفيد منه إلا في حين ذكر المواد مادة مادة، وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان سؤالي للمقرر، هو هل هذا قرار اللجنة؟ ام دفاع المقرر؟

السيد المقرر: الحقيقة هذا ليس كلام المقرر أولاً وليس دفعه ولا دفاعاً انما رئيس اللجنة الحقيقة وضع هذا وقرأ هذا بكامله كلمة كلمة في اللجنة، كان يعني قد اخذ هذا التقرير في النقاش وقتاً طويلاً لانه يؤسس النظرة للجنة القانونية، التي تم بعد ذلك بناءً على هذا هو تعديل اللجنة اللجنة، اوضح انه هذا ليس الحقيقة لا كلام المقرر ولا اعداد المقرر وانما هو كلام رئيس اللجنة الذي وضعه الان يؤيده المقرر وكذلك من حضر من اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

رئيس اللجنة القانونية: حقيقة ورد مشروع قانون الاحزاب وهو قانون هام للجنة القانونية دون اسباب موجبه، في مشروع القانون اصلاً كما ورد البناء، اوتأت اللجنة القانونية احتراماً للمجلس الكريم، واحتراماً لدهنه حقيقة ان تقدم الاسباب الموجبة مع التأسيس الدستوري لما اجرته من تعديلات، ولذلك هو جزء لا يتجزأ من قرار اللجنة، واذا رأى المجلس الكريم اعفاء المقرر من التلاوة فهذا شأن المجلس ليقرر به ما يشاء، شكراً.

معالي رئيس المجلس: دكتور علي نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: ليس هذا قرار اللجنة وانا عضو من اللجنة، ولم نبحث هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد، هذا تقرير قدمه سعادة رئيس اللجنة القانونية كتوضيح وتفسير لرأي اللجنة فيما ابتدته من تعديلات على المواد، لذلك ليس قرار اللجنة، انما هو تقرير باجتهاد رئيس اللجنة فقط، ولذلك لا يسمى قراراً، وانما يدرس كل مادة عند كل مادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ العبادي.

الدكتور احمد العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس. حقيقة انا مع قراءة تقرير اللجنة القانونية على مشروع قانون الاحزاب السياسية، سواء كان هذا يعني قراراً للجنة الموقرة ام غير ذلك، لانه فيه حيثيات التقرير نفسه نجد التناقضات التي تفيدنا في النقاش، وبالتالي انا اري ان يقرأ وايضاً ان تقرأ الملاحظات الواردة على مشروع قانون الاحزاب السياسية من قبل الحكومة، والتي وزع علينا هذا الصباح، وبعد ان تكون هنالك الشمولية العامة لدى الزملاء الكرام من حيث قرار اللجنة وتقرير اللجنة وملحوظات الحكومة، نبدأ بمناقشة القانون فقرة فقرة، لذلك سيدي الرئيس اري ان يقرأ تقرير اللجنة وان تقرأ ملحوظات الحكومة قبل ان نبدأ بمناقشة القانون شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عبدالله الحكايله.

الدكتور عبدالله الحكايله:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس. الحقيقة ما اقدمت عليه اللجنة القانونية هي سابقة تقدمه لها، فقد قدمت وثيقة في الثقافة القانونية الدستورية لمشروع قرارها، وارجو ان تدأب اللجنة على مثل هذه السابقة الحميدة التي تعتبر وثيقة قانونية يرجع اليها في سداولات المجلس مستقبلاً، لذلك اري ان ذهينه اي عضو، واي زميل من الزملاء وهو يناقش قرار اللجنة القانونية، يحتاج بكامل ما في الكلمة من مضمون، الى العودة الى هذه الوثيقة ليري لماذا ذهبت اللجنة القانونية الى ما ذهبت اليه في كل مادة من مواد مشروع هذا القانون. ارجو قراءة هذه الوثيقة لانها ضرورية وهي جزء مما ذهبت اليه اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة يثنى لرئيس اللجنة ما كتب، ولكنه كما تفضل بعض الزملاء بأنه رأي شخصي من قبل رئيس اللجنة، فلماذا تشغل انفسنا الان بقراءة هذا التقرير؟

فأني اقترح ان نبدأ بالقانون، وعند كل نقطة يستطيع رئيس اللجنة كراي شخصي او يتفق مع قرار اللجنة القانونية ان يسيدي رأيه، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ابو جمال.

السيد عبدالمجيد الشريده: شكراً معالي الرئيس.

هكذا من الله على

هكذا من الله على

المذكورة التي لحقت أخيراً في المشروع هي توضيحية، ولم تغير أي شيء في مواد التعديل التي اجرتها اللجنة القانونية، بما أنها لم تغير شيء من قرار اللجنة القانونية في التعديل، وهي توضيح ونحن مقبلون على مناقشة، والمناقشة يجدر برئيس اللجنة أن يوضح، فلتكون ضمن توضيحاته خلال المناقشة لهذا أرى أن لا تقرأ الآن ونبدأ بجدول الأعمال.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي. السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس. واضح أن هذا التقرير هو من صلاحيات رئيس اللجنة القانونية، وواضح أيضاً أن النظام الداخلي قد أوجب على رئيس اللجنة القانونية، أن يتقدم بمثل هذا التقرير، ولتعد إلى نص المادة (٣٥) من النظام الداخلي، تقول هذه المادة:

يرفع رئيس اللجنة إلى رئيس المجلس تقريراً مفصلاً في كل موضوع انتهت اللجنة من درسه وقررت عرضه على المجلس، وعلى رئيس المجلس أن يأمر في الحال بطبعه وتوزيعه على الأعضاء قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من البدء في المناقشة.

اذن هذا عدم قراءة أو تلاوة هذا التقرير يجعلنا أمام امر مخالف للنظام الداخلي هذا من

جانب، الجانب الآخر أن التقرير أصبح جزءاً من جدول الأعمال، وبالتالي جدول الأعمال أقر في بداية هذه الجلسة، اذن لا تملك أن نتراجع عما اقرناه في بداية هذه الجلسة. لذلك سيدي الرئيس أرى أن يقرأ هذا التقرير، من جهة ثالثة أيضاً أقول لا بأس (يعني بعيداً عن المسألة)، لا بأس من أن نغني هذا الموضوع الهام الذي سيحكم البلاد على مدى عقود قادمة متتالية لا بأس من اغناؤه بالرأي والرأي الآخر ودون ضيق بالرأي والرأي الآخر، لا بأس من أن نقرأ هذا التقرير، حتى لو لم ينص النظام على ذلك، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اعتقد أن الأمر ينتهي البساطة واليسر، ولا يحتاج إلى كل هذا النقاش حول موضوع أساسي، وما دام كما قال الاستاذ عبد المجيد الشريدة أن التقرير لم يغير شيئاً في موضوع المواد وقرارات اللجنة، وأن رئيس اللجنة ومقررها يؤكدان على أن هذا هو تقريرها وهو قرار للجنة حول ما جاء، وكما أشار الاستاذ سليم الزعبي أن هذا جزء من جدول الأعمال المقر، يقرأ التقرير ويقرأ بجانبه الاعتراض الذي أشار إليه الاستاذ عبد السلام فرحات يقرأ التقرير بناءً على أساسيات في النظام وعلى أساسيات قدمها رئيس اللجنة ومقررها، ولهم الحق بذلك، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير اللجنة القانونية على مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢

١ - المبدأ الأساس الذي يحكم حق تكوين الأحزاب وفقاً لما نصت عليه المادة ١٦ من الدستور هو إطلاق هذا الحق من أية قيود إلا ما تضمنته هذه المادة من مشروعية الغاية وسلمية الوسائل وعدم مخالفة نظام الحزب لقواعد الدستور. وبالتالي فإن حق الأردنيين في تأسيس الأحزاب السياسية مستمد من الدستور مباشرة وهذا الحق المستمد من الدستور مباشرة يتوافق مع الوثائق الدولية المعنية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وإذا كانت المادة ١٦ من الدستور قد أحالت إلى التشريع العادي تنظيم طريقة تأليف الأحزاب ومراقبة مواردها فإن هذه الأحالة يجب أن تكون مقيدة بما تضمنته عبارة النص دون التوسع فيها التزاماً بأن حق تكوين الأحزاب مستمد من الدستور مباشرة كوثيقة أعلى لا يجوز الخروج عنه بأداة قانونية أدنى كالتشريع العادي. وعلى ذلك فثمة حدود وحقوق مستمدة من الدستور يجب أن يتقيد بها تشريع الأحزاب هي كما يلي:-

أ - أن تقتصر مهمة التشريع على مجرد تنظيم الحق دون أن يصل هذا التنظيم إلى حد تقييد الحق أو إلغاءه أو مصادره ولا كان التشريع غير دستوري.
ب - أن يكون حق المشرع في تنظيم حق تكوين الأحزاب مقتصرًا على مسألتين حددتهما الدستور لا يتعداهما هما:
الاولى: طريقة تأليف الأحزاب السياسية.
الثانية: مراقبة موارد الأحزاب السياسية.

والمستفاد مما تقدم أن أي مشروع قانون للأحزاب السياسية في الأردن يجب أن يقتصر على تنظيم طريقة تأليف الأحزاب وعلى تنظيم مراقبة مواردها دون غيرها من الموضوعات، فإن تعدد التشريع في قواعده المنظمة حدود هاتين المسألتين كان تشريعاً غير دستوري.

٢ - أن التقنين للأحزاب في الأردن لا يجوز أن يصدر عن مناهج عدم الثقة المتبادلة بين الحكومة والأحزاب لأن ذلك لا يصلح كأرضية لمستقبل ديمقراطي سليم، لذلك وحتى يعود الأمر إلى مكانة الصحيح فإن تقنين الأحزاب في الأردن يجب أن يرجع إلى موجباته القانونية الدستورية، ويجب أن تستند نصوصه إلى إيمان ثابت بالديمقراطية وثقة الحكم بالشعب وثقة الشعب بالحكم، وحق الشعب بالمشاركة في الحكم وحق تداول السلطة وحق الاكثرية

بأن تحكم وحق الأقلية بأن تعارض.

٣ - أن عقد التسمينات هو عقد الديمقراطية وعندما يصدر أحدث قانون عربي في مرحلة التحول الديمقراطي يجب أن يكون معبرا عن عصر الديمقراطية، ومشتقا من المرحلة التاريخية التي يمر بها الأردن والعالم ومن كونه أحدث قانون عربي للأحزاب سيكون أحدث تقنين عربي للأحزاب السياسية، الأمر الذي يستوجب أن يكون في نفس الوقت أحدث تقنين ديمقراطي.

٤ - مرة ثانية أن موجبات قانون الأحزاب السياسية والسند الدستوري والقانوني الوحيد لوجود الأحزاب السياسية في الأردن هو الفقرتان (٢) و (٣) من المادة (١٦) من الدستور حيث تنصان:

٢/١٦: للاردنيين الحق في تأليف ... الأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

٣/١٦: ينظم القانون طريقة تأليف ... والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

وأضح مما تقدم أن الفقرة (٢/١٦) تعطي الحق للاردنيين في تأليف الأحزاب السياسية وأن ما يشترط في الحزب السياسي ثلاثة شرائط فقط هي:

- أن تكون غاية الحزب مشروعة.
 - أن تكون وسائلها سلمية.
 - أن يكون نظامه غير مخالف للدستور.
- وواضح مما تقدم أن نص الفقرة (٣/١٦) يحيل على القانون لتنظيم موضوعين فقط دون غيرهما هما:

- طريقة تأليف الأحزاب السياسية.
- مراقبة موارد الأحزاب السياسية.

دون غيرهما من الموضوعات.

في ضوء ما تقدم درست اللجنة القانونية مشروع قانون الأحزاب المقدم من الحكومة والمحال إليها من مجلس النواب، وكانت نتيجة هذه الدراسة أن خرجت اللجنة بالمشروع المرفق مع هذا التقرير حيث رأت اللجنة تعديل بعض المواد والأبقاء على بعض المواد وعدم الحاجة إلى بعض مواد أخرى من المشروع، وفيما يلي بيان بالأسباب التي أوجبت ادخال تعديلات أو تغييرات في المشروع مسلسلة حسب تسلسل أرقام مواد المشروع:

المادة ٣: تتناول هذه المادة تعريف الحزب السياسي، ومن المستقر أن التعريف هو التحديد، وأفضل التعريفات ما كان جامعاً مانعاً أي جامعاً لكل ما يقع تحت النوع المعروف ومانعاً من دخول أنواع أخرى فيه، ويؤخذ على نص هذه المادة أنها قد عرفت «الحزب»

بالتنظيم وإنما ادخلت عدة معايير غير محددة في التعريف من معيار المبادئ والأهداف المشتركة إلى معيار المساهمة في الحياة السياسية إلى معيار تحقيق برامج وتحديد لنوع هذه البرامج ... بالإضافة إلى استعمال عدد من المصطلحات غير المحددة والغير قانونية كالشؤون والعمل الديمقراطي وحرية الرأي ... الخ، يضاف إلى ذلك أن البرامج متغيرة ومتطورة تبعاً للتغير وتطور الواقع الاجتماعي فلا يجوز أن تكون البرامج شرطاً للتأسيس، بل تكفي الغاية والالتزام بالقانون لتأليف الأحزاب.

- لقد رأت اللجنة تحديد تعريف الحزب وجعلت المعيار الوحيد هو التأليف وفقاً للدستور والقانون، فعرفت الحزب بأنه كل جماعة سياسية واشترطت أن تكون هذه الجماعة أردنية، وقصرت هدف الجماعة على المشاركة في الحياة السياسية.

- ولأن الحزب مجموعة أشخاص تهدف إلى تحقيق أهداف معينة فلا بد من أن يكون له الشخصية الاعتبارية المنفصلة عن أشخاص أعضائه وكأي شخص اعتباري لا بد من النص على أن زوال هذه الشخصية الاعتبارية لا يكون إلا وفق قانونه الداخلي أو بحكم من القضاء المختص، وقد استلزم الحكم المذكور استبعاد صدر المادة (١٥) من مشروع الحكومة.

المادة ٤: لما كان حق الاردنيين في تأليف الأحزاب السياسية مستمداً مباشرة من الدستور (والدستور استعمال كلمة تأليف وليس تشكيل كما ورد في المادة) فقد رأى تعديل المادة مع اضافة كلمة «الطوعي» بعد كلمة الانتساب لتقرير حرية المواطن في استعمال هذا الحق.

المادة ٥: كما وردت في مشروع الحكومة ولم يجر على هذه المادة أي تعديل سوى:

- أ - اضافة عبارة «إلا إذا رد اعتباره» في نهاية الفقرة (ج) منها انسجاماً مع قانون رد الاعتبار.
- ب - استبدال كلمة «حزب» بكلمة «تنظيم» واستبدال كلمة «آخر» بعبارة «غير أردني» الواردة في الفقرة (ز) من المادة، وهذا الاستبدال له ما يبرره حيث أن استعمال كلمة «حزب» في سياق قانون الأحزاب اسلم من استعمال كلمة «تنظيم» واستعمال كلمة «آخر» تشمل غير الأردني «و» الأردني معاً.

المادة ٦: كما وردت في مشروع الحكومة ولم يجر على هذه المادة أي تعديل سوى في الفقرة (د) منها حيث تم استبدال عبارة «بما يتفق مع أحكام الدستور» بعبارة «ولا يجوز أن تحتوي هذه الشروط على أي قيود تمنع الانضمام إلى الموقع الاجتماعي حيث أصبح المعيار في تحديد شروط العضوية في الحزب والمعيار في الانضمام للحزب هو الاتفاق أو الاختلاف مع أحكام الدستور وهذا اسلم في الصياغة رادعي لعدم الخوض في القيود التي يمتنع أن تقع على العضوية أو الاجراءات والتي يختلف فيها الاجتهاد والتي قد لا تقع تحت حصر.

المادة ٧: كما وردت في مشروع الحكومة.

هذه من الأعمال

المادة ٨: كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ٩: كما وردت في مشروع الحكومة ولم يجر عليها اي تعديل سوى في الفقرة (ب) منها حيث تم استبدال عبارة «لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون» بكلمة ضرورية لانه لا يجوز ان يكون الوزير هو مقياس الضرورة، وانما المقياس ما هو لازم لتنفيذ القانون.

المادة ١٠: بقيت الفقرة (أ) من هذه المادة، كما هي واردة في مشروع الحكومة وتم تعديل نص الفقرة «ب» ويأتي هذا التعديل انسجاماً مع المبدأ الدستوري بأن حق تأليف الاحزاب مستمد مباشرة من الدستور وبالتالي فان مباشرة هذا الحق لا تكون بالحصول على ترخيص او اذن ولكن يبقى للقضاء حق الرقابة (بناء على طلب وزير الداخلية) ليقرر ان الحزب قد تم تأسيسه وفقاً للقانون اي ان ممارسة الحق الدستوري في تأليف الاحزاب السياسية محكومة بالقانون تحت رقابة القضاء.

المادة ١١: استوجب تعديل الفقرة (ب) من المادة (١٠) حذف هذه المادة بكامل فقراتها.

المادة ١٢: كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ١٣: كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ١٤: رأت اللجنة حذف هذه المادة، لان مكانها قوانين الهيئات او المؤسسات المعنية، ولان كل جمعية ومؤسسة وهيئة نشاطها محدد عادة في قانون انشائها.

المادة ١٥: كما وردت في مشروع الحكومة سوى حذف بداية المادة التي تقرأ «يتمتع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه بالشخصية الاعتبارية و» وقد استلزم هذا الحذف اضافة فقرة جديدة تحت رقم (ب) الى المادة (٣) من المشروع كما سبق.

المادة ١٦: كما وردت في مشروع الحكومة سوى استبدال عبارة «الثامنة عشرة» بعبارة «التاسعة عشرة» الواردة في المادة، حيث ان سن الاهلية المدنية هو «الثامنة عشرة» وهو السن القانوني لممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات ولا مبرر اطلاقاً لعدم اعتماد سن الاهلية المدنية لممارسة حق الانتساب الى الاحزاب السياسية.

المادة ١٧: كما وردت في مشروع الحكومة سوى استبدال عبارة «او اكثر» بكلمة «واحدة» الواردة في صدر المادة، وبما دام قانون المطبوعات والنشر الساري المفعول هو الذي يحكم اصدار المطبوعات الدورية فلا ضير ولا غشابة من التعديل.

المادة ١٨: كما وردت في مشروع الحكومة الا انه لفتضيات الصياغة تم تقديم حكم القاعدة العامة وهو «عدم جواز التفتيش» على الاستثناء.

هكذا من المأهول

المادة ١٩: كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ٢٠: كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ٢١: رأت اللجنة حذفها بكامل فقراتها لانها عبارة عن أدبيات وتوجيهات عامة هي من بدهيات العمل الحزبي ولا تنظم عادة في نصوص قانونية ومنها ما يفتقر الى التحديد ومنها ما يعتبر تكرار غير لازم بالاضافة الى ان معظمها يحتوي مصطلحات سياسية لا علاقة لها بالقانون وليس لها مدلولات قانونية يمكن ان يكون مكانها النظام الداخلي للاحزاب.

المادة ٢٢: كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ٢٣: رأت اللجنة حذفها لانها تتعلق بعمل وزارة الداخلية واعمالها الادارية الداخلية وقد يكون محل هذه المادة هو نظام تشكيل وزارة الداخلية.

المادة ٢٤: كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ٢٥: رأت اللجنة حذفها باعتبارها تشكل نصوصاً عقابية جرى اقرارها في مشروع القانون اتماماً، اذ ان قوانين اخرى قد تكفلت بتنظيم ما اورده هذه المادة، علاوة على مخالفة هذه المادة في صياغتها لما ينبغي ان تكون عليه النصوص الجزائية من دقة ووضوح، حيث وردت معظم مفردات الافعال التي اعتبرتها المادة مجرمة... فضفاضة وغير محددة وتحتل التأويل وتفتح الباب واسعاً للتناقض مع نصوص القوانين الاخرى التي تحرم نفس الافعال.

المادة ٢٦: رأت اللجنة ان حل الحزب لا يكون الا بموجب حكم من محكمة العدل العليا ان الحالات التي تستوجب حل الحزب هي مخالفة لاحكام المادة ١٦ (فقرة ٢، ٣) من الدستور او هذا القانون، وغير ذلك من الاسباب لا يصلح لحل الحزب وانها وجوده لان الذي يحكم تأليفه هو الدستور والذي يحكم بانها هو القضاء بالاستناد الى الدستور، لان الحق في اساسه مستمد من الدستور وليس من القانون.

وشكراً.

بمخالفتي خطياً، قبل الجلسة القادمة الى الامانة العامة سأقدمها، الا اذا حصل البحث الى المادة العاشرة، موضوع المخالفة، سوف اتسلم مضمون مخالفتي عندئذ، اذا لم يكن هناك مانعاً فارجو ذلك.

معالي رئيس المجلس: لا بأس ان تقرأ

معالي رئيس المجلس: وهناك تحفظ من الاستاذ عبدالسلام فريجات اذا سمح بتلاوة التحفظ.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً سيدي الرئيس.

اذا تكرمت الرئاسة الجليلة بأن اتقدم

كلنا من أهل

عند مناقشة المادة العاشرة حسب طلب الاستاذ عبدالسلام، نقطة نظام استاذ الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

لا اناقش قضية حقل فيه ان يقرأ هذا التقرير ام لا؟ لكنني اريد ان اسجل فقط الامانة التاريخية، ان ما تلي علينا ليس قرار اللجنة، اقول هذا لأنني عضو في اللجنة، ليس قراراً للجنة، ولذلك لا ينبغي ان يسجل في محاضرة هذه الجلسة على انه قرار للجنة، وانا لست ضد هذا القرار وهذا التقرير.

الحقيقة اريد ان ابين فقط ان المادة (٣٥) التي اشار اليها معالي النائب سليم الزعبي، حقيقة لاحظ النص: يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس تقريراً مفصلاً في كل موضوع انتهت اللجنة من درسه وقررت عرضه على المجلس. (قررت اللجنة) هذا ما قررت اللجنة عرضه على المجلس الكريم، لذلك بموجب المادة (٣٥) ليس هذا قرار اللجنة، اما هو تقرير من رئيس اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اقدر فهم الاستاذ الشيخ علي الفقير بهذا الموضوع، وما تم اقراره هو نظامي وصحيح وحسب النظام الداخلي، نبدأ الآن بقراءة القانون مادة مادة، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: احتراماً للرأي والرأي الآخر على رأي الزميل الاستاذ سليم الزعبي، لقد قيل بأن هذا التقرير هو تاصيل فقهي دستوري، فارجو ان يتاح لنا ان نناقش

ونناقض هذا التاصيل الفقهي الدستوري لانه سيؤثر على رأينا وأراء الزملاء عند نقاش كل مادة على حدة، ارجوا ان استأذنك بأن اناقش هذا التاصيل الفقهي الدستوري قبل الدخول في المواد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: ما تم تلاوته هو تقرير رئيس اللجنة ومقرر اللجنة حسب النظام الداخلي، لكم جميعاً التفصيل بما تشاءون عند اي مادة وليس من البات البحث بأن يقال: عندما تأتي المادة الاولى والثانية والثالثة لك تقول ما تشاء وتحدد بما شئت.

استاذ عبدالرؤوف لك ان تقول ولن اوقفك لو بقيت ساعة او ساعتين، قل ما شئت بالتاصيل وغير التاصيل، الآن نبدأ بالمواد ونقف عند اي مادة وتقول ما تشاء، انت واي زميل من الزملاء، الباب مفتوح ونحن حقيقة اود ان اعطي الاخوان جميعاً المجال الواسع للحديث حول اي مادة من هذه المواد، لأننا وكما يعلم الجميع ونكرر دائماً، بأننا مدرسه وهذا القانون له خصوصية خاصة وهي عملية تحول اجتماعي وتغيير اجتماعي، ونريد ان نؤسس ونعبر ونمهد الطريق امام مسيرة خيرة، ولهذا الباب مفتوح للاخوان جميعاً، ويأصل دستورياً واي موضوع يريدونه حسب طلب الاخوه، وسأعطي اي اخ من الاخوان مجالاً كافياً ليتحدث ما يشاء. الاستاذ ابو عصام نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابده: سيدي لو نقرأ المادة (٤٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب: بعد مرور المدة المعينة في المادة السابقة (وهي توزيع تقرير اللجنة القانونية على

الاعضاء) يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ثم تجري المذاكرة (ليس مادة مادة) فاذا رأى المجلس ان هنالك حاجة لمثل هذا القانون فعل الرئيس

انا اتحدث في هذه المرحلة، مرحلة قبل الدخول في القانون، وقد اتحت معالي الرئيس لرئيس اللجنة ان يقول رأيه في كل مادة دون ان تكون المادة موجودة ونحن نناقشها لماذا لا يكون من حقنا ان نناقش رأية بالتاصيل الفقهي؟ هل هو كابتن للرأي؟

بحيث يصبح الرأي الآخر هو صاحب السلطة شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: ان هذه نقطة اذا سمح لي الاخوان اخذها الاستاذ عبدالرؤوف نقطة قانونية او نقطة نظامية، انا وقد اوضحت بكل جلاء الفرق هو قراءة المادة الاولى والثانية الشكلية التي لا خلاف عليها، وبعدها قلت تكلم ساعات ونريد ان نسمع لم نحجب رأياً، النظام يعطيك الحق ان تتكلم ما شئت عند اي مادة، ليس هناك اي مخالفة او اي شيء استاذ سليم الزعبي نقطة نظام.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس الحقيقة تعرض الزميل الاستاذ عبدالرؤوف الروابده والدكتور علي الفقير لي في بعض حديثهم الحقيقة، ردي بوضوح على ما تعرضوا له بهذا الموضوع، هو التقرير كان يتحدث عن كل مادة، فمن حق كل عضو ايضاً ان يرد على كل مادة او عن رأي رئيس اللجنة القانونية في كل مادة وعرضها في تقريره، التقرير لا يخرج عن كونه نقاش قانوني دستوري فقهي على المواد

الي رأي التقرير انه بحاجة لتعديل او بحاجة لاقرار، نحن كمجلس نواب سنناقش هذا القانون او المشروع مادة مادة، عندها من حق اي زميل ان يرد على رئيس اللجنة القانونية ان يأصل او يقدم لديه من فكر وكل ما لديه من فقه حول هذا المشروع الهام، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ابو سليم نقطة نظام. الدكتور محمد ابو سليم: شكراً معالي الرئيس.

معالي الاخ عبدالرؤوف الروابده اقترح اقتراح محدد، ان نناقش التقرير وثني عليه، ارجو التصويت على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان، نحن نبدأ بالمواد، المادة الاولى اسم القانون، المادة الثانية مصطلحات، ثم نبدأ بالموضوع وليسجل كما قلت اخوانا كل ما لديهم، والباب مفتوح للنقاش، هذا موضوع حقيقة نظامي واصولي فيا يجب ان يكون، وعند المادة الثالثة ابدأوا ما شئتم عن القانون بمجمله، اعطي المجال كاملاً ولا اجد الحقيقة اي مشكلة في القضية الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع ان الزملاء اثاروا نقطة نظام، انا اريد ان اتحدث في نقطة النظام، وفيما قبل نقطة النظام، اعتقادي ان الزملاء الافاضل المحترمين، ونحن نناقش جميعاً قانون ديمقراطي، طبيعي ان يناقش هذا القانون بأسلوب ديمقراطي، وبكل راحة ديمقراطية، وانا

وائق ان كل الزملاء سيناقشون هذا القانون بأدب ديمقراطي.

الواقع كان الزملاء يمكن ان يواحدوا اللجنة القانونية، اذا لم تقدم يمثل هذا القانون الهام تقريراً بمستوى أهمية هذا القانون، اللجنة القانونية لا تقول لاي من الزملاء وافقوا على تقريرها اولاً، من حق اي من الزملاء وفقاً للنظام الداخلي الذي يقول في المادة (٤٤): بعد ان يوزع تقرير اللجنة على الاعضاء.

واللجنة قد مارست قبل ذلك في كل قانون هام، حقيقة كانت تقدم تقريراً، ارجو ان اذكر الزملاء في قانون محكمة العدل العليا، اننا قدمنا تقريراً في قانون الدفاع، قدمت اللجنة القانونية تقريراً، وفي كل قانون هام، مفروض اللجنة القانونية تكون مقصرة اذا لم تقدم تقرير، حتى مع الاسباب الموجبة للتغيير، ذلك احترام وتقدير منها لواجبها ولللمجلس الموقر، المادة (٤٤) تقول: بعد ان يوزع تقرير اللجنة على الاعضاء على الوجه المبين في المادة (٣٥) يعين المجلس يوماً للمذاكرة في مواده وفي اليوم المعين المذكور تجري المذاكرة في مواد مشروع القانون كل مادة بمفردها.

النص وكل تقاليد واعراف هذا المجلس، اعتقد منذ نشأ عندما يناقش مشروع القانون، يناقش مادة مادة وفي كل مادة، كل ما يتعلق فيها، سواء لم يرد في تقرير اللجنة، او ورد في تقرير اللجنة، يمكن ان يناقش في كل مادة على حدا.

لذلك اعمالاً للنظام الداخلي واعمالاً لاعراف المجلس المستقرة ارجو السير في هذا

القانون كالمعتاد، بقرائه مادة مادة ومناقشته بعد ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، لا اعتقد ان هناك قضية كبيرة انه نقف عندها، فلنبداً بالمواد مادة مادة، واعتباراً من المادة الثالثة اي اخ من الاخوان يطلب الحديث له ان يتحدث عن مجمل القانون، وعن اي رأي يبديه فالسباب مفتوح للجميع، السيد المقرر المادة الاولى.

السيد المقرر: مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس. حقيقة كما تفضلت معاليكم قبل قليل بأنك ستفتح المجال لكافة الزملاء لمناقشة كل المواد، انا اعتقد اني اريد ان ابدأ بالمادة الاولى، فاذا تمحت لي المجال فسأحدث والا فلا داعي. انا لاني تحفظ على وجود قانون الاحزاب واعتقد من حقي ككاتب ان احدث في هذا المجال.

سيدي في رأيي انا حقيقة مع وجود الاحزاب ومع تنظيم الاحزاب ولكن هناك عدة

مراحل يجب ان يمر بها الاردن والمجتمع الاردني قبل ان نعرض عليه مشروع لقانون الاحزاب هنالك اربعة مراحل وهي:

المرحلة الاولى:

التوعية والتثقيف: والتي يجب ان تقوم بها المؤسسات الثقافية والاعلامية وغيرها.

المرحلة الثانية:

التعبئة وخلق الرأي العام: واعتقد ان مجتمعنا الاردني ليس بالمستوى الواعي والثقفي الكافي لأن لقمة العيش تشغله عن موضوع الفكر السياسي، واعتقد بأن شعبنا بحاجة الى التعبئة الوطنية وخلق رأي عام حول كثير من القضايا، قبل ان نتحدث له عن احزاب.

المرحلة الثالثة:

تنظيم وترتيب البيت الاردني: وهي امور تحدثنا عنها طويلاً، وسمعنا عنها في الخطب والآراء والمواقف السياسية، الا ان شيئاً من هذا لم يحدث بعد.

كيف يمكن ان ننشئ احزاب في مجتمع لم تتم بعد مرحلة تنظيم وترتيب البيت الاردني التي نودي بها منذ أكثر من فترات طويلة ومن أكثر من طرف.

المرحلة الرابعة:

هي اعادة البناء الاجتماعي والسياسي: بعد هذا تأتي مرحلة الاحزاب.

من هنا فأني احذر الزملاء الكرام بأن المنبث لا ارضأ قطع فلا ظهراً ابقي، وان الاسراع الى الاحزاب السياسية مع تجاوز توعية المواطن وتثقيفه وتعبئته وخلق الرأي العام وتنظيم وترتيب البيت الاردني واعادة البناء

الاجتماعي والسياسي، سيؤدي بالاحزاب الى الانهيار.

واذا كان قد ورد في تقرير اللجنة القانونية الموقرة بأن هناك عدم ثقة بين الحكومة والاحزاب، فاني اقول ان هنالك عدم الثقة بين الشعب والاحزاب، لأن الشعب سمع عن الاحزاب كثيراً وقرأ عن الاحزاب، ورأى مهاوي هذه الاحزاب خاصة صاحب الايدلوجيات المختلفة مهاويها بعد ان وصلت ذروة القوة ووصلت الى درجة قوة الاعظم في العالم.

اذن الاحزاب اذا بدأنا بهذه المرحلة دون ان نأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية للاحزاب، فإن ذلك سيؤدي الى انهيار الاحزاب وانهيار التجربة ومن ثم، فاني ارى من الزملاء الكرام او اقترح الى الزملاء الكرام برد القانون وان يتبى الزملاء ويستم الزملاء في عمل المراحل بتوعية المواطن وتثقيفه وخلق الرأي العام والتعبئة، واعتقد ان شعبنا في هذا المراحل همه ان يعيش كريماً وبلقمة عيش كريم، وانه يعاني من الفقر والبطالة والمديونية بما يشغله عن الحزبية، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وتثنية على ذلك، استاذ داود.

السيد داود قوجق:

بسم الله الرحمن الرحيم، من حق اي نائب ان يقترح برد القانون، لكن ليس في هذه الجلسة، والمأحسب نص المادة (٤٠) من النظام الداخلي: بعد مرور المدة المعنية في المادة السابقة يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ثم يجري المذاكرة، فاذا رأى المجلس ان هنالك حاجة لمثل

هذا من الله على

هذا القانون فعل الرئيس ان يضع امر احالته على اللجنة المختصة في الرأي واذا قرر ان لا حاجة لثل هذا القانون فيحيله الى مجلس الاعيان.

نحن اقرينا الحاجة لهذا القانون وتم احالة القانون الى اللجنة القانونية وبالتالي لا يجوز ان نبحث مبدأ الغاء القانون، ان نبحث تفاصيل القانون حسب نص المادة، لذلك يجب ان يكون الحديث في مواد القانون وليس ببرد القانون، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نقطة نظام استاذ بسام.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

باختصار وباقتضاب لانني اصلاً في مداخلي استهدف المحافظة على الوقت، انا احب اسمع كثير زميلي العبادي.

معالي رئيس المجلس: ارجو عدم ذكر الاسماء، تكلم عن الفكرة دون اسماء.

السيد بسام حدادين: لكن بما تفضل به زميلنا هو خارج هذه النقطة، كما تفضل الاستاذ قوجق في مداخلته.

انا اطلب من الرئاسة الجليله ان تحافظ على وقتنا، وان تتدخل حيثما يكون هناك خروج عن الموضوع ونقطة البحث، لاننا ليس يعني درءاً لعدم الديمقراطية، هذا السيف الذي قد يسلط على الرئاسة تتيح المجال للتشريع والتغريب، وقتنا ثمين معالي رئيسي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، واستمع الاخوان علماً، انه الوقت لهذه الصيفية نكرسوه

كله للمجلس ولهذا القانون ولا نريد اي تشريع يصدر عن المجلس، نرجو اعطاء الجميع الحق في الحديث، فنحن نعلم ونتعلم كما نكرر دائماً، نقطة نظام الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس. الحقيقة بالرجوع الى المادة (٤٤) التي اشار اليها الاستاذ داود قوجق، الحقيقة يعني المادة تناقض ما قاله تماماً، بعد ان يوزع تقرير اللجنة، معلوم ان اللجنة لا تقدم تقريرها في مشروع القانون، الا بعد احالة مشروع من المجلس اليها، فجاء التصريح بالذاكرة بعد توزيع تقرير اللجنة، هذا يعني ان المذاكرة في المشروع واهميتها تأتي بعد احالته من المجلس على اللجنة القانونية وتقديم اللجنة القانونية قرارها او تقريرها.

لذلك المذاكرة قائمة في المشروع جملة قبل ان ندخل فيه تفصيلاً ولذلك من حق هذا المجلس خاصة وان احالتنا لمشاريع القوانين احالة ووثيقية لا تناقض فيها القوانين هل هي ضرورية او غير ضرورية، ولذلك نحلها فوراً بمجرد وجودها في جدول الاعمال تحال اللجنة لتقدم تقريرها هل هو هذا المشروع ضروري او غير ضروري؟ ولذلك المذاكرة قائمة ومن حق اي عضو ان يناقش اهمية هذا المشروع قبل ان يناقش مادة مادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً ما دام فيه اقتراح وثنية عليه نطرحه للتصويت. من يوافق على رد القانون؟ تعدد الاصوات.

السيد الامين العام: ٨ من ٧٣.

معالي رئيس المجلس: ٨ من ٧٣، هل يوافق المجلس الكريم على المادة الاولى؟ موافقة.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٢ يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:-

الوزارة: وزارة الداخلية.
الوزير: وزير الداخلية.
المحكمة: محكمة العدل العليا.

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ استاذ ابو جمال.

السيد عبدالمجيد الشريده: هو ان هذه المادة جاءت لتعرف معنى الكلمات الواردة فيها، وزير، وزارة، المحكمة، لماذا لم يورد الحزب ضمن هذه المادة؟ لماذا اُفرد له مادة ثالثة؟

معالي رئيس المجلس: هو جنائي مادة ثلاثة ابو جمال، مادة خاصة فيه.

السيد عبدالمجيد الشريده: لماذا لم يدخل في المادة الثانية؟ لانه تعريف.

معالي رئيس المجلس: اي ملاحظة؟ موافقة على المادة الثانية، المادة الثالثة السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٣ الحزب هو كل تنظيم سياسي يشكل بمقتضى احكام هذا القانون من اشخاص تجمعهم مبادئ واهداف مشتركة بقصد المساهمة في الحياة السياسية، وتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة وفقاً لمبادئ العمل الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحرية الرأي وسيادة القانون.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣ تماد صياغتها بالنص التالي:

المادة ٣ أ - الحزب السياسي كل جماعة سياسية اردنية تتألف وفقاً للدستور والقانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية.
ب - تكون للحزب شخصية اعتبارية ولا يجوز حله او حل قيادته الا وفق احكام نظامه الاساسي او بقرار من المحكمة.

معالي رئيس المجلس: ارجو رفع الايدي لمن يريد الحديث في هذا الموضوع، وعند تعريف الحزب اي اخ من الاخوان ان يتحدث عن هذه المادة او عن مجمل القانون كما وعدنا الاخوان، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس. الاخوة الزملاء

اقتراح النص التالي للمادة ثلاثة:
المادة ٣

(الحزب هو كل تنظيم سياسي يتألف وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية).

برأيي المتواضع ان هذا النص اشمـل وأوضح من الصياغة التي اقترحتها اللجنة القانونية الموقرة، وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس. نحن نناقش الآن مشروع قانون الحكومة، ولجنة القانونية اقترحت بالتعديل، هل افهم من معالي وزير العدل ان الحكومة تقدم بتعديل مشروعها بهذا الاقتراح؟ ارجو معالي الرئيس ان تنظم النقاش، هل هذا هو اقتراح النائب الاستاذ يوسف مبيضين؟ ام هو اقتراح الحكومة؟

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: هذا اقتراحي ككتاب، لقد جاءت هذه الصياغة بنتيجة بحث بين بعض النواب وبعض الاخوان المعنيين في هذا المشروع، واثني اقدمه بصفتي نائباً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة القانونية نقطة قانونية.

السيد رئيس اللجنة: اذا تقدم بصفته نائباً وهو عضو في اللجنة القانونية، فان للمجلس قرارين بعدم جواز ان يتحدث اعضاء اللجنة القانونية اذا تقدم به كممثل للحكومة فهذا شأن اخر، ومن حق الحكومة حقيقة ان تطلب التعديل على ما قدمته.

معالي رئيس المجلس: شكراً، على كل حال انا ناديت على معالي وزير العدل بصفته وزيراً وهو اختار، والنقطة التي ذكرها رئيس اللجنة وارده، نبدأ بالاسماء المسجلة، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس.

ارجو ان يتاح لي ان احدث بمجمل فكرة هذا القانون وتاصيله الدستوري في هذه المرحلة وفقاً لتوجيهات معاليكم.

ان الديمقراطية أسلوب في ممارسة الحياة العامة، يتبع من حاجات المجتمع ويخضع لتطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولا يمكن استيراد النموذج الديمقراطي من اي مجتمع آخر، وذلك لأن المضمون الذي يعاينها اي مجتمع ترتبط بشروط الزمان والمكان، وعوامل الترابط الاجتماعي بين الافراد والجماعات، والأمراض التي يعاينها المجتمع تبعاً للمؤثرات الداخلية او الخارجية. ان التعددية السياسية هي احد الازكان الرئيسية للممارسة الديمقراطية ولذا فان تنظيمها يأخذ بالاعتبار ظروف المجتمع واحواله والأمراض التي يعاين منها والأخطار التي يواجهها، ويتم تطوير ذلك

التنظيم مع تطور المجتمع بهدف الوصول الى الشكل الأمثل. ان الاستهداء بتجارب الأمم والشعوب يجب ان يؤخذ في سياق التطور الذي شهدته مجتمعاتها حتى وصلت الى المرحلة الراهنه، ولا يجوز بحال من الاحوال نقل تجربة من مجتمع لآخر حذوا الفعل بالفعل والا كانت فرضاً قسرياً يجافي المنطق والواقع ويقفز فوق حقائق التاريخ، ويترك الوطن كالنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى.

ان ترسيخ الديمقراطية يحتاج الى بناء جسور من الثقة المتبادلة بين القوى والفعاليات الوطنية وكذلك بين السلطات، ضماناً لعدم استئثار طرف بالمجتمع وضماناً لتعاون الجميع دون خوف او ترصص. ان هذه الثقة طريق ذات اتجاهين يبينها طرفا المعادلة وهما الشعب والسلطة، ولا يقتصر طلبها من جهة دون اخرى ان ممارسات الطرفين في العهد الديمقراطي تؤخذ على ظاهرها بحسن نية، الى ان يثبت عكس ذلك الواقع الفعلي وليس المتخيل الموهوم. لقد تجاوزنا ممارسات المرحلة السابقة، ليس قبولاً بها ولا اعترافاً بصحتها، فبا زالت بعض ذيولها بحاجة الى تحقيق وعاسبة وبخاصة ما تعلق منها بالمال العام، ولكننا نتجاوز تلك الممارسات بهدف بناء تجربة جديدة تقوم على الثقة والاحترام.

سيدي الرئيس:

لقد مضى عهد الارهاب الفكري، ولم تعد تخيفنا يافطات الادانة الجاهزة من رجعية وتسلطية وفكر عرقي، فالخوار الحر المسؤول يقوم على حق الجميع بابداء آرائهم بحرية وبوسائل

مشروعة، وبالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، دون فظاظة او غلاظة قلب. ان الارهاب الفكري بين فئات المجتمع أخطر من ارهاب السلطة لأن الارهاب الفكري يحجر على الرأي العام، ويدفع الشعب وقياداته الى الصمت الخائف المستكين والبعد عن المشاركة الفاعلة في الأمور العامة، ويترك الساحة لتصول فيها أقليات فكرية واجتماعية، تضرب بالفكر واللسان لا بالسوط والعصا على يد كل من يخالفها الرأي او التوجه.

سيدي الرئيس:

ان انتشار تعابير الدستور، ومحاولة احتكار تفسيرها، وتضييق ذلك التفسير تعزيزاً للرأي الشخصي، يجافي المبادئ القانونية المستقرة، فالعبارة للمقاصد والمعاني وليس للألفاظ والمباني. ان هدف الدستور هو اقرار حق طبيعي للمواطنين بتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، وتنظيم الممارسة الحزبية وفقاً لحاجات المجتمع ومصالحه وطموحاته، ولا يمكن ان يهدف الى اطلاق تلك الممارسة دون قيود او شرط بحيث تتجاوز الاهداف وتخالف المصالح وتقفز فوق الطموحات وتؤدي بالتالي الى الفوضى والتناحر والتزعاضات التي تعيشها دول كثيرة لم يعد للحرية المطلقة وجود في الفكر السياسي الحديث، ولكنها حرية منضبطة بالصالح العام ومقيدة بحق الآخرين في ممارستها. ان صاحب السيادة هو الشعب بملك تقيد تلك الحرية بشكل لا يؤدي الى الاعتداء عليها او اهدارها، ولكن بهدف حسن ممارستها ان الدستور لا يرسم أموراً شكلية، ولا يتحدث

هكذا من المثل

هكذا من أجل

عن اجراءات، وانما يضع مبادئ ويحدد أهدافاً، ويترك لجلسنا لمجلس الامة ترجمة تلك الاهداف والمبادئ على شكل قوانين ملزمة للجميع تتطور حاجات المجتمع ومصالحه وطموحاته. ان القول بأن المادة (٣/١٦) من الدستور لم تترك لقانون الأحزاب الا تنظيم طريقة التأليف ومراقبة الموارد وبالتالي فلا مجال للحديث عن غيرها من الموضوعات، قول يخالف الحقيقة ويتجاوز على المصلحة العليا للوطن ويلقي ظلالاً من الشك والمجهولية على مصير الديمقراطية ومستقبلها.

سيدي الرئيس: ان تغيير تعريف الحزب، يعني أهدافاً غير مرئية او واضحة بالنسبة لي، فلم توصل اللجنة القانونية مصدرها لهذا التعريف من آراء الفقهاء والمفكرين. لقد انصرف بعض الفقهاء في تعريف الحزب الى مدلوله التنظيمي مثل الاستاذ (دو فرجييه Duveges) والاستاذ ماكس ويبر (Max Weber)، وانصرف البعض الآخر الى المدلول الايدلوجي مثل الفيلسوف بيرك (E. Burk)، كما انصرف البعض الآخر الى المدلول الوظيفي للحزب مثل الفيلسوف أبتر (D.E. Apter). واستقر الفقه على اعتبار المدلولات الثلاث في تعريف الحزب لقصور كل منها على حده عن الاحاطة بمفهوم الاحزاب، ولذا فان الاستاذ (بوردد) يعرف الحزب بأنه «تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، تدين بنفس الرؤية السياسية. وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين الى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، او

على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة».

يؤخذ على تعريف اللجنة القانونية الموقر ما يلي.

أولاً: أنه اسقط المدلول التنظيمي للحزب حين عرفه بأنه جماعة سياسية، بينما يضيف التنظيم على الحزب أهميته ويمكنه من تحقيق أهدافه، وهو بذلك الحزب يختلف عن الجماعات الفكرية او السياسية والمتديبات النخبوية.

ثانياً: لقد اسقط تعريف اللجنة المدلول الايدلوجي للحزب، وهو العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحديد الأهداف والمبادئ التي يعتنقها.

ثالثاً: لقد قصر تعريف اللجنة المدلول الوظيفي للحزب على المشاركة في الحياة السياسية، بينما تمتد وظيفة الحزب الى تكوين الرأي العام وتنظيم المعارضة وممارسة الضغط على السلطة وتكوين الاعضاء فكرياً وممارسة النشاطات الاجتماعية وغير ذلك.

ان معظم القوانين العربية ومنها العراقية والجزائرية والتونسية قد عرفت الحزب بأنه تنظيم سياسي، وعندما استعملت القوانين المصرية واليمنية تعبير جماعة اضطرت الى القول أنها «جماعة منظمة».

ان تعريف اللجنة في يقيني لا يستند الى اساس فقهي، ويقزم دور الأحزاب لسبب مجهول لا اعرفه لأن اللجنة لم تشرح الأسباب التي خلدت بها الى الأخذ بذلك التعريف، ويعزز

هذا الرأي ان التعريف المطروح يختلف عما أقرته اللجنة في بداية نقاشها للمشروع عندما كنت عضواً فيها.

لقد اسقطت اللجنة من التعريف عبارة «المبادئ» والاهداف المشتركة كرابطة بين اعضاء الحزب واستبدالها بعبارة «وفقاً للدستور والقانون»، وهنا تتناقض اللجنة مع نفسها فهي ترى ان الدستور لا يسمح الا بتحديد مسألتين وهما: طريقة التأليف ومراقبة الموارد، وبالتالي فقد سقطت الأهداف والمبادئ وهي المدلول الفكري للحزب مخالفة بذلك جميع قوانين الأحزاب في البلاد العربية.

اخذت اللجنة على تعريف المشروع أنه يورد عبارة تحقيق برامج محددة وهي ترى ان البرامج متغيرة متطورة تبعاً لتغير الواقع الاجتماعي وتطوره ولا يجوز أن تكون شرطاً للتأسيس سيدي الرئيس لقد أفحمت اللجنة في هذا المجال مواضيع متعددة في جملة قصيرة عن طريق الحسم والبث دون نقاش. فالمشروع لم يطلب ان تكون البرامج شرطاً للتأسيس، وانما أودها في تعريف الحزب على انها وسيلة لتحقيق اهدافه، حتى لا يتحول الى مؤسسة فلسفية للوعظ والتنظير بعيداً عن هموم المجتمع ومصالحه، كما ان المشروع لم يقل ان البرامج ثابتة جامدة وانما قال أنها موجودة، وان ايراد اللجنة لبديهة معروفة وهي تغير البرامج كان اقحاماً بهدف تبرير شطب كلمة البرامج تأخذ اللجنة على المشروع استعمال تعبير عن عدد وهو «المساهمة في الحياة السياسية هكذا تقول اللجنة ان تعريف المشروع فيه تعبير غير محدد

هذا التعبير هو المشاركة في الحياة السياسية، وحيذا لو تكرمت اللجنة باعلامنا الفرق بين عبارة المشاركة في الحياة السياسية والمشروع وبين تعريفها المساهمة بالحياة السياسية بعيداً عن مفاهيم قانون الشركات ايضاً في هذه المادة سيدي الرئيس، هذه المادة مخصصة لتعريف مشروع القانون، ومع ذلك فقد اعتبرتها فقرة (أ) وجاءت بفقرة (ب) منقولة من صدر المادة (١٥).

وانا اعتقد ان اللجنة الموقرة قد اخطأت بنقل مطلع المادة (١٥) وهو منح الحزب الشخصية الاعتبارية لتصبح فقرة (ب) من المادة (٣) وهذا الخطأ في يقيني قائم لسببين:

أولاً: ان المادة (٣) تقتصر على تعريف الحزب، ولا تتحدث عن اجراءات تأسيسيه.

ثانياً: ان الحزب لم يعلن عن تأسيسه ولا ترتب له الشخصية الاعتبارية الا بعد ذلك الاعلان، والمادة التي تتحدث عن الاعلان هي المادة (١٠) وتليها المادة (١٣) تتحدثان عن الاعلان، وبالتالي فاني ارى ان الاقتراح الوارد من اللجنة في غير مكانه، واميل الى التعريف الوارد بالمشروع وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، نقطة نظام للاستاذ الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي:

بسم الله الرحمن الرحيم، لست ادري بأي حق يعطى عضو اللجنة القانونية النقاش مرة اخرى، وكل الذي قاله عضو اللجنة القانونية سمعناه خلال مناقشة اللجنة، سواء

هكذا من الله على

كان معالي وزير العدل او معالي الزميل عبدالرؤوف الروابدة.

معالي رئيس المجلس: استقال.

الدكتور احمد الكوفحي: وهم في هذا الذي قرأناه تغيب عن جلسة كذا وجلسة كذا وبماكانه ان يحضر وان يسجل مخالفته مكتوبة او تقرأ او يترك له القرار فيها، كيف يعطى هذا الحق؟ وكل هذا سمعناه منه في اللجنة، والتقرير الذي اعدناه ثلاث جلسات خلاصتها دون في هذا التقرير أولاً بأول سجلت وكلنا قرأناه وكلنا اقررناه، ولذلك في ظني ان اعطاء الكلمة للاحقة الزملاء في اللجنة القانونية لا سنده اطلاقاً فلنحترم الوقت ولنعد المجال لآخواتنا الآخرين الذين لم نسمع كلمتهم، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة:

بسم الله الرحمن الرحيم، لقد جاء تعريف اللجنة القانونية للحزب تعريف موجز بشكل افقد الحزب معناه، حتى وافقده وجوده في هذا التعريف، جاء التعريف انا اعرف والكل يعرف ان الحزب كما جاء في المادة (١٦) من الدستور الفقرة الثالثة:

ينظم القانون تأليف الحزب.

اذ يجب ان ينظم وحتى يكون حزب معترف فيه، يجب ان يكون حزب منظم، اذ يجب ان لا يخلو التعريف من كلمة التنظيم، التنظيم السياسي، اذن كلمة التنظيم هي مستمدة من الدستور ومعركة بالدستور.

الشيء الثاني الحزب لم يتطرق الى المبادئ ولا الى الاهداف، ولا الى البرامج، ولا الى معالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم يتطرق اليها ابداً.

انا افترض سؤال:

لو ذهب المؤسسون من الحزب الى وزارة الداخلية، وقدموا اوراق تأليف الحزب الى معالي وزير الداخلية هل يقبلونها ورقة تحوي فقط جماعة تريد ان تشارك في الحياة السياسية؟

وهل وزير الداخلية يطلب منهم اهداف الحزب وبرامجه؟ اذن شرط في تأليف الحزب ان يقدم له برامج وان تكون له مبادئ وان تكون له اهداف، لذلك ارى ان مادة التعديل للجنة القانونية افترغت الحزب من معناه لم تعطية اهدافه ولا مبادئه، ولا برامجه.

هل هذا يقبل وزير الداخلية تشكيل الحزب او كافية لتشكيل الحزب، اذا جاءت خلواً من هذه المبادئ والاهداف والبرامج؟ اذن هذه الاهداف والبرامج يجب ان تكون جزء من ورقة تشكيل الحزب.

اذن لماذا جاء هذا التعريف خلواً من هذه العناصر الاساسية التي يجب ان ترد بالتعريف؟ لهذا ارى ان المادة الثالثة التي جاءت من الحكومة وحددت هذه النقاط ووضحتها هي اولى بالاعتماد من التبديل.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

اولاً:

اخذ عل تعريف اللجنة القانونية انه استعمال كلمة (جماعة) بدل (تنظيم) وجرى الاستشهاد وربما تسمع استشهادات اخرى. يعني بنقد هذه الكلمة وتحييداً كلمة تنظيم.

اولاً: اود ان اقول انني لست ضد استعمال كلمة (تنظيم) لكن كلمة (جماعة) انا استطيع ان اورد عشرات التعريفات لكبار الفقهاء والعديد من قوانين الاحزاب في العالم التي استعملت كلمة (جماعة)، وكلمة (جماعة) هنا ليست معزولة عن ما يليها في نفس المادة وكذلك علينا ان لا نأخذ المادة التي قيد المناقشة معزولة عن المواد الاخرى في القانون.

القانون يناقش بالمصلحة كوحدة واحدة ولا يحق لنا ان نجتره المادة ونناقشها معلقة بالهواء وغير مرتبطة ببقية المواد.

اللجنة القانونية ميزت بين المساهمة في الحياة السياسية وبين المشاركة في الحياة السياسية انا اعتقد ان هناك فرق كبير ومن يسأل ما الفرق انا اقول ان المساهمة لا تعني بالضرورة المشاركة تثبيت المشاركة يعني تثبيت المبدأ السياسي الذي يقول حق تداول السلطة.

وهذا مبدأ ديمقراطي مقرر فانا احبذ التعريب لوجود كلمة المشاركة.

بالنص الوارد من الحكومة يجري الحديث عن تحقيق برامج محددته تتعلق على اخره وتفصيلات اخرى ويعمل بوسائل مشروعه وسليمه وفقاً لمبادئ العمل... الخ كافة الشروحات الواردة بهذا النص الحكومي مختصرة

يبدو ان النقاش يتسع لقليل من الحديث في الفكر السياسي، كخليفة لمناقشة القوانين او المواد المطروحة، انا اعتقد معالي الرئيس نحن امام تشريع في غاية الاهمية، علينا نعم ان ننقاش بمتمهي الديمقراطية صفاء لبعضنا البعض ونعم بدون اي شكل من اشكال الارهاب الفكري. هذا المشروع هو احد ركائز البناء الديمقراطي في الاردن فنحن الان نقرر في مناقشتنا لهذا المواد اي الديمقراطية نريده لذلك علينا ان ندقق جيداً بخلفيات اي فكرة نناقشها فان يقال مثلاً ليس هناك ديمقراطية مطلقة هناك ديمقراطية مقيدة بالصالح العام، انا ابارك واصادق على هذا القول لكن دعنا ننقاش ما هو الصالح العام؟

قد اختلف انا وزميل اخر بتعريف، هل هذا الشيء يصيب بالصالح العام اولا يصيب؟

اذن في مناقشة قانون الاحزاب والقوانين اللاحقة علينا ان نحصر على ان نوفر المناخ الديمقراطي للعمل داخل المجتمع، نعم بدون اي ارهاب، نعم بدون ان نفخ ونكبر ونختلق مخاوف بدعواي مختلفة اننا لنا ظرف خاص ومجتمعنا غير متطور والى اخره من المقولات التي تتردد في الوسط السياسي العام انا اقول نحن في الاردن مجتمع متطور سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وشعبنا امتلك من الخبرة الكافية ما يكفي ان يميز الحبيث من الطيب واي حزب لا تجدد له مبرر وجود، ولا يحمل تعبير عن مصالح هذا الشعب لن يرى النور.

وعليه فانني معالي الرئيس انا اعلن تأييدي الكامل لاقتراح التعديل الوارد من اللجنة القانونية للأسباب التالية:-

بالتأكيد بالمرجعية الدستورية بتأليف الاحزاب تتألف وفقاً للدستور، والدستور يحدد هذه التفاصيل اللاحقة التفاصيل الغير ضرورية في تعريفات قانونية.

فتبالي كلمة وفقاً للدستور تعني من كل هذه الشروحات التفصيلية.

المسألة الاخيرة، ان المشروع الوارد من الحكومة يعرف الحزب بأنه الحزب الذي يقوم على احكام القانون وحده ويسقط المرجعية الاساسية للدستور فانا اجد بالتعريف الوارد من اللجنة القانونية تعريف محكم، يوفر ضوابط كافية لتنظيم العملية الحسية وما هو زائد في المادة الاتية من الحكومة في الزوائد اضافية لا ضرورية لها. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً معالي الرئيس: حقيقة امام المادة ثلاثة كما وردت من الحكومة وكما وردت تعديلاتها او اقتراح بالتعديل من اللجنة القانونية.

انا لست مع اي منها، لست مع المادة كما وردت من الحكومة ولا معها كما وردت من اللجنة القانونية حقيقة مأخذي على ما ورد في اقتراح اللجنة القانونية الموقر، كلمة (جماعة) واعتقد بان علماء اللغة في المجلس الكريم يعرفون اكثر مني ان (الجماعة) هي اثنان فما فوق وبالتالي فان هذه كلمة جماعة تناقض ما ورد في مادة اخرى من مواد القانون عندما يشترط وجود (خمس) كجزء لتنظيم الحزب او كاساس لتنظيم الحزب ثم ان ما ورد في اقتراح اللجنة

القانونية الموقرة يخلو من قضايا الفكر السياسي الاساسي لتشكيل او تأليف اي حزب مثل البرامج والاهداف والوضوح فحقيقة هنا اتساءل هل يجوز تأليف احزاب دون ان تكون برامجها واهدافها واضحة؟ ليس فقد للدولة صاحبة السيادة على الوطن وانما ايضاً للمواطن الذي يريد ان ينخرط في مثل هذه الاحزاب، وترى هل هذا يعني وكما ارى انا على الاقل في اقتراح اللجنة القانونية ان الحزب هو عبارة عن دولة ونظام قائم بذاته داخل دولة هي الاردن ام انهم يريدون تشكيل دول او اننا نعيش في دولة كما ورد في جمهورية (افلاطون) في كتابة المشهور حقيقة. هناك قصور واضح في اقتراح اللجنة القانونية الموقر خاصة ان اقتراحهم او تعديلهم يخلو من الاسس الرئيس في تشكيل اي حزب وهي بيان الوظيفة وبيان ايدولوجية وبيان التنظيم، لذلك سيدي الرئيس انا حقيقة اقول ان هناك محاذير من كلمة (جماعة) فهل هذا يعني بان مجموعة مثلاً قد تأتي فترة من الفترات بان تأتي مجموعة صاحبة ارتباطات هنا وهناك تشكل جماعة سياسية وتشكل دكاناً تأسيسياً ونسجها حزب تصبح لها شخصية اعتبارية وتصبح لها مزايا كما ورد في القانون وبالتالي لا تستطيع الدولة صاحبة السيادة ولا مجلس النواب وهو السلطة التشريعية او جزء من السلطة التشريعية ان يمارس اي عمل من الاعمال التي تجوز مثل هذه الممارسات الجماعية لذلك انا اقترح اقتراح هو وان تعدل هذه المادة على النحو التالي:

الحزب: هو كل تنظيم سياسي يتألف وفقاً للدستور واحكام القانون لقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق اهداف محددة ضمن

برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروع وسلمية وسليمة انتهى الاقتراح مذكراً معالي الرئيس والاخوة الكرام بانه قد ورد كلمة سليمة تارة وسلمية تارة اخرى مبعثرة في النصوص هنا وهناك لذلك ارى ورود الاثنان معاً سلمية وسليمة قد تكون سلمية لكنها غير سليمة وتكون سليمة لكنها غير سلمية لذا ارى ان تتلازم الكلمتان معاً.

ثم اختتم بما تفضل به احد الزملاء الكرام وذكر اسمي من ان الوقت مهم، وانا اقول ايضاً بان الوقت مهم، لكنني ارى ان الوطن اهم. ويجب ان نحافظ على الوطن أولاً قبل الوقت شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم، حقيقة يا اخوة التعريف المقصود به ان يميز المعرف فقط عن غيره، وان يكون خالياً من الحشوة لا بالشروط ولا بالاركان شيء، هذه العبارة القانونية لاي تعريف يفني حيننا نتحدث عن الدعوى لا نتعرض لشروط الدعوى ولا لشروط المدعي ولا للمدعي عليه ولا للصيغة طلب حق للنفي على الغير وينتهي اما ما هي الشروط هذا الطالب؟ وهكذا هذا الحقيقة ينبغي ان يكون خالياً من الحشو، فنحن حيننا نتحدث، تحقيق البرامج والمبادئ وما الى ذلك الحقيقة هذا كله حشو يمكن ان نتعرض له مواد اخرى، نحن الان ليس المطلوب في الحديث ان هل هذا مهم او غير مهم.

المطلوب في الحديث ونحن نناقش مادة قانونية هو ان هل هذا التعريف يميز المعرف عن غيره اولا فقط، وبالتالي انا اتصور الكثير من الافكار التي تطرح ليس الخلاف في انها مهمة او غير مهمة، نحن حيننا يمكن ان تكون الكثير من الافكار في مواد اخرى، مثلاً الجماعة من اثنان الى ثلاثة للدستور والقانون اللي يقول لازم ان يكون خمسون لا يوجد مجال للبس فتزال هذا وانتهى.

يعني ما قال كل جماعة وانتهى، لو قال كل جماعة (ثلاثة) جماعة لكن وردت قيود هنا، ولذلك الحقيقة يعني الحديث في مثل هذه الامور، وانه هل هذا مهم او غير مهم؟

لسنا بصد ان نقرر هذا مهم او غير مهم، انما نحن بصد هل التعريف يقتضي هذا ام لا؟

الامر الحقيقة الثاني، نحن لا بأس الحقيقة ان نأخذ عن غيرنا الشيء الجيد، لكن ينبغي ان تكون لنا اصاله وشخصية ومن ثم فهذا الاصاله تبرز من خلال سننا لقوانيننا ومن خلال ايضاً حيننا نعود بالمراجع فلا نذكر الا (خواجات) وكأننا امة حقيقة لا شخصية لها حضارة لها ولا فكرة قانونية لها وهذا في الحقيقة امر ينبغي ان نتوقف عنده وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ العلوانه.

السيد محمد العلوانه:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس ما أوردته اللجنة القانونية الموقر بالتعديل اتفق مع ما قال بانه مخالف من ناحية الشكل على اعتبار ان الكلام عن تكوين

الحزب. النقطة الثانية: اختلف أيضاً مع اللجنة الموقرة في الفقرة (ب) بتعديل عندما تضع الحزب أي حزب في منزلة وكأنه أكبر من الشعب وأكبر من الوطن لا انه جزء من، وقد يأتي باجتهاد قد يكون هذا الاجتهاد صحيح أو غير صحيح على انها تقول لا يجوز حله أو حل قيادة إلا وفق احكام نظام للاساس واتفق أيضاً في هذه النقطة وكأننا مع من يقول ان داخل الدولة الواحدة والوطن الواحد دول وفي هذا يعني ان الاعتماد الاساس هو لنظام الحزب، وليس لأطار الحكم دستورياً وقانونياً وهذا فيما اعتقد انه لا يتفق مع حق الشعب الذي هو صاحب السلطة والشعب هو الذي ينبغي عنه حكومة تقوم بإدارة البلد وعندما نضع الحكومة في الصف الثاني ونضع الحزب في الصف الأول اعتقد ان هذا لا يتفق مع مجريات الامور وطبيعتها فضلاً عن انه مخالفاً دستورياً على اعتبار ان الدستور فصل السلطات وجعل لكل سلطة الحق ضمن اختصاصها وكان الحزب أصبح سلطة إية حزب أصبح سلطة أكبر وله الحق أكثر من السلطة التنفيذية ولذلك انا ليس مع اللجنة الموقرة في تعديلها على اعتبار ان هذا لا يتفق مع المصلحة العامة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم استاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي الرئيس. الحقيقة ان الخلاف بين اللجنة وبين المادة القانونية التي قدمتها الحكومة ليس خلافاً كبير، وبالإمكان رآيه ولمنته في نص جديد، تقول اللجنة في تقريرها: لقد رأت اللجنة لتحديد تعريف الحزب وجعلت المعيار الوحيد

هو التأليف وفقاً للدستور والقانون فعرفت الحزب بأنه كل جماعة سياسية. واشترطت ان تكون هذه الجماعة اردنية وقصرت هدف الجماعة المشاركة في الحياة السياسية نحن نعرف ان هنالك في الحياة السياسية وشم السياسة ووثيق الصلة بها الامور الاقتصادية والامور الاجتماعية الان.

اعتقد ان اللجنة لم توفق بان تقتصر فقط على الحياة السياسية وكان الأولى بها ان تقول: تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اغفال نص: ويعمل بوسائل مشروعة بحجة وجوده في الدستور الحقيقة ذكره هنا ضروري لانه تدخل اجيال جديدة على الاحزاب وهي التي تقرأ هذا القانون، فالتنبية اليه ليس خطأ انا مع الاخ الي تكلم في البدء وقال:

بأنه الفقرة (ب) لا لزوم لها ومكانها الصحيح هو المادة (١٥) انا لا ارى ضرورة لوجود الفقرة (ب) في نص هذه المادة، ووفق على النص الي تلاء الدكتور احمد وهو تعريف الحزب واعتقد انه هذا يجمع التعريفين ومانع شامل، الحزب هو كل تنظيم سياسي يتألف وفقاً للدستور واحكام القانون، بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.

ولست مع وسائل سليمة التي اضافها الدكتور احمد، ارجو الموافقة على ادراج اقتراحي هذا للتصويت وارجو أيضاً اغفال الفقرة (ب)

وتركها لمكانها الصحيح، وافراد هذه المادة للتعريفات وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس. في البداية اود ان اعقب على موضوع طرح القانون والحديث عن التعددية السياسية، كان الأولى فعلاً ان نستكمل الحديث عن الديمقراطية على اعتبار ان الديمقراطية وسط بين التعددية السياسية وتشكيل المجالس النيابية هل الديمقراطية:

- هدف ام وسيلة؟ وهل هناك قيم ومستقبل للعمل الديمقراطي؟ ام ان الحديث الان ليس عن هذا الأمر لكن هو تنويه على اعتبار اننا قد نخطئنا مرحلة لم نستكملها بعد فجة غير ناضجة، الامر الثاني ان التشريع وعلى رأسه الدستور مرتبط في الاردن بالحكم وبالتالي لا يشكل اي قانون خطر في ان ينحرف عن الهدف الذي اوجد القانون من اجله بسبب هذا الارتباط الوثيق بالحكم.

الأمر الثالث فيما يتعلق بالمادة ثلاث استعمال كلمة الحزب هو كل تنظيم كلمة تنظيم انا مع استعمال هذه الكلمة (تنظيم) بسين لانها تصف البنى الداخلية للجماعة، والامر الثاني لانها تعبر عن العمل المؤسسي، وبالتالي جاءت أدق في التعبير من كلمة جماعة واريد ان اضيف عليها فأقول الحزب: هو كل تنظيم يتمتع بسلطة سياسية. انا استغرب من الزميل الكريم عندما استبعد ان الحزب هو السلطة.

لا الحزب هو السلطة سياسية بالمعنى الحقيقي بسين:-

الأول: ان السلطة تتكون من رجال وبرامج واموال واية ذريعه في تحقيق الاهداف ضمن الدستور والقانون، فالحكومة كسلطة هي رجال برامج واموال ودرائع ضمن الدستور والقانون، فالحزب هو سلطة ينافس السلطة الحكومية ويتوئب بان يكون مكان النظام، هذا التعريف العام والسبب الثاني أنه يريد ان يتداول السلطة، فكيف لا يكون سلطة وهو يريد ان يتداولها ولذلك أرى ان يضاف على التعريف حتى لا نبعد عن الحقيقة، فنقول هو كل تنظيم يتمتع بسلطة سياسية فاذا قلنا هذا الامر نكون قد تجاوزنا عن كثير في السطر الثاني والثالث فيصبح التعريف.

الحزب: هو كل تنظيم يتمتع بسلطة سياسية بشكل بمقتضى احكام هذا القانون، بقصد وهنا تلقي قضية اشخاص تجمعهم مبادئ واهداف مشتركة، عندما استعملنا عبارة سلطة لانها تفني بالدلالة عن هذا المفهوم الطويل، بقصد المساهمة في الحياة السياسية وتحقيق برامج محده تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويضاف عليها الفكرية والثقافية على اعتبار ان الاحزاب كما ذكر الاستاذ عبدالرؤوف يجب ان تتمتع بشكل تنظيمي، وايضاً يجب ان تتمتع برصوف ايدلوجي، فكيف لا يكون لها مساهمة في الحياة الفكرية والحياة الثقافية، والاحزاب كما نعلم تنشأ على قسمين:-

اما حزب يقوم على البرامج او حزب يقوم

كانت من الأشغال

على الأيدلوجيا وهي الصبغة الفكرية والصبغة الفكرية، أيما السادة ضرورية جداً لأي نظام سياسي، كل نظام سياسي لا يحدد الوجهة الفكرية التي يعمل من أجلها هي سلطة سياسية صوابية لا يعرف لها مستقر، ولذلك أعود فأقول أن الحزب هو كل تنظيم يتمتع بسلطة سياسية بقصد المساهمة في الحياة السياسية وتحقيق برامج... الخ، حتى أصل إلى عبارة وفقاً لمبادئ العمل، واشطب الديمقراطية وأقول وفقاً لمبادئ العمل القائم على التعددية السياسية، على اعتبار أن التعددية السياسية أصبحت مرحلة لاحقة للديمقراطية، فلا داعي لأن أذكر الديمقراطية القائم على التعددية السياسية واقف هنا لأنه لا مانع حرية الرأي وسياسة القانون آنذاك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ سلامة الغوييري.

السيد سلامة الغوييري: شكراً معالي الرئيس.

أن المادة الثالثة للمشروع كما وردت من الحكومة جاءت شاملة تنظيم العمل السياسي وتضع له برامج وهي ما يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتابعة هذه القضايا بالوسائل المشروعة وفق العمل الديمقراطي وسيادة القانون.

وهذا ما هو مطلوب في المرحلة المقبلة أما مع احترامي للجنة القانونية حذفت بعض الكلمات والمبارات من هذه المادة وابتقتها غامضة، فهذا مرفوض لأن العمل الحزبي يجب أن يكون واضحاً أمام أبناء الشعب، ويقول به

رأيه، فلا داعي للغموض، لأن ما تعرضت له اللجنة حسب الدستور، فإن ما جاء من الحكومة في هذه المادة لا يخرج عن الدستور موضحاً الحزب، وليس الجماعة وإذا ان هناك اختلاف بين عمل الجماعة والحزب لأن الحزب هو العمل السياسي، وأن المادة الأولى حق هذا المشروع تتكلم عن قانون الأحزاب وليس عن قانون الجماعة.

وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. الدكتور أحمد عتاب.

الدكتور أحمد عتاب: شكراً معالي الرئيس، أنا أؤيد ما جاءت به اللجنة القانونية الموقرة بأن الجماعة هي ليست التنظيم لأن الجماعة تسبق التنظيم أصلاً، الجماعة موجودة قبل التنظيم، والتنظيم هو عائد للجماعة ماذا تريد أن تنظم فهذا شأنها، ليس لنا أن نتدخل في تنظيم حزب أو جماعة معينة، ليكن من أراد أن ينظم نفسه لا يتدخل في تنظيم الآخرين، لينظم نفسه كما أراد، هناك تنظيمات عدة تبتق من الجماعات إذاً الجماعة قبل التنظيم وعليه فالجماعة أهم ليس التنظيم هو التنظيم المثالي هناك تنظيمات أحسن من تنظيمات ولنا بصدد المقارنة بين هذه التنظيمات وكيف سيكون هذا التنظيم، ولكن الجماعة المعنية لأن الجماعة عنصراً الإنسان وهذا كله يعود لمصلحة الإنسان الذي سيشارك في الحياة السياسية.

الحياة السياسية تعني السياسات العامة جميعها أيما الأخوة.

لا تعني فقط الصحة أو الاقتصاد أو

السياسات الاجتماعية أو التنمية. السياسات العامة هي كل شيء في المجتمع اذن فالحياة السياسية تعني جميع السياسات الموجودة في البلد لذا فالشاركة السياسية هي من صميم تنظيم الجماعة.

الديمقراطية هي مبدأ شامل طبعاً وكما يقولون ضد الاستبداد والظلم، لماذا لا نجعل الديمقراطية هي مصدر التشريع لنا؟ الديمقراطية بشكلها الصحيح، يجب أن لا تساعد أي إنسان إلا بالولادة الطبيعية يجب أن لا يكون هناك تدخل من أية سلطة لأن المجتمع يتألف من هذا الإنسان الذي يريد أن يصل إلى غايته ومصلحة بأحسن الطرق وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. الأستاذ وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً سيدي الرئيس. في الحقيقة لي ملاحظات فنية على قرار اللجنة القانونية المادة ثلاث، مادة تعريف للحزب والتعريف يقتضي التفصيل والتوضيح، وإحالة التعريف إلى المجلد حيث نصوص الدستور والقانون على إطلاقها نصوص جملة لفهم كل من يعرف الف باء الصياغة القانونية، وإحالة التعريف إلى مجمل هو إيهام بخالف جوهر التعريف الذي مقتضاه التفصيل والتوضيح، كما أن قواعد الصياغة القانونية تقتضي بيان لا نتكلم عن حل الحزب قبل أن نتكلم عن تأسيسه وولادته ابتداءً، فإن موقع الفقرة (ب) ليس هذا مكانها من الناحية الفنية فهي لا تدخل أيضاً في مفهوم التعريف.

كما أن التعريف الذي ورد في مشروع الحكومة هو تعريف يحمل كامل معاني التعريف

لأن الحزب له هدف ومبدأ ووظيفة، فجاء في تعريف المشروع الحكومة من هو الحزب حيث جاء النص هو كل تنظيم سياسي يشكل أو يتألف وفقاً لأحكام الدستور والقانون، ثم جاء التعريف يوضح المقصد من هذا الحزب وهو المساهمة في الحياة السياسية وتحقيق برامج محده تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولذلك جاء التجديد منصباً على الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم أوضح التعريف وسيلة الحزب في تحقيق أهدافه أن تكون مشروعة وسلمية، وهذا مأخوذ من نص الدستور. لذلك أخلص إلى أن التعريف الوارد من الحكومة والتعريف الوارد من معالي الزميل الوزير النائب يوسف مبيضين يتسجم مع معنى التعريف وأن قرار اللجنة لا يرقى إلى معنى التعريف من الناحية الموضوعية ولا من الناحية الشكلية الفنية الصياغة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. الأستاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي:

بسم الله الرحمن الرحيم، أن أركان أي بناء سياسي متماسك هي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بالإضافة إلى الجوانب السياسية فهذا أساسي الصمود والالتقاء والارتقاء والديمومة وعليه فإن أي حزب يجب أن تكون له برامج وأهداف اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى أهدافه السياسية، والحزب قد يدبر شؤون الدولة يوماً ما.

هذا الأمر لم يرد بتعريف اللجنة القانونية وفي فقرتها منها، لذا أرى الموافقة على المقترح

الذي تقدم به معالي وزير العدل وأييده وزير الشؤون البرلمانية، أما الفقرة (ب) فهي تنظيمية ومكانها في المواد اللاحقة وليس هنا مجال بحثها وسوف تناقش فيما بعد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً. الاستاذ رئيس اللجنة.

الاستاذ رئيس اللجنة: انا مع الزملاء او مع الزميل الذي بدأ بالقول انه لا يجوز نقل التجارب عن الآخرين، وهذا الامر يفرض ابتداءً ان نحسم نقطة اساسية على اية اساس نشرع، نحن نضع القوانين أولاً في اطار الدستور، قبل اي قول قيل او سيقال لان فقيه كان سواء كان غريباً او شرقياً او محلياً للمعيار الاساسي هو الدستور، والواقع لا شك ان للدستور تطبيقات تشريعية اردنية ارجو ان لا يغفل الزملاء أننا الآن نعيش في ظل قانون الاحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة (٥٥) وهذا القانون غير ملغى وساري المفعول لحد الان، لكن ولأنه عطل نكاد نكون قد نسينا احكامه وكأنه غير موجود.

لانه لم يعمل ولم ينفذ هذا القانون في الواقع والتطبيق اذا عدنا الى نص الدستور الذي اشارت اليه اللجنة القانونية وارجو هنا ولماذا اكدت اللجنة القانونية اكثر من مرة في قرارها، او في المشروع، لانه امر مشترك وملزم على كافة الاحزاب ان تلتزم به وبكافة قواعد الثقافية والاقتصادية والسياسية والمالية، كل القواعد الدستورية الموجودة في الدستور على امر مشترك بين كافة الاحزاب، وعلى كافة الاحزاب ان تلتزم به، اذا بدأنا من هذه النقطة لا يرد القول

ان الاحزاب سلطة فوق السلطات الاحزاب لها سلطة، حتى الشركات الاقتصادية في عالم الاقتصاد لها سلطة ولا تنشأ او تحل الا بسوق القانون، الشركات العادية المالية، شركات الاشخاص لا تنشأ الا بقانون وتحل بموجب قانون ايضا، ولها سلطة ان تشارك بسلطة اقتصادية بالدولة، لكن كل الاحزاب وهذا ما اكدناه، ويجب ان يكون مدرك، كلها هناك امر مشترك بين كل الاحزاب انها ملتزمة بالدستور.

كيف نفذ الدستور في القوانين التي تعاقبت على الاردن، هناك قانون قبل قانون (٥٥) كان قانون الاحزاب لعام (٥٤) عرف قانون الاحزاب لعام (٥٤): الحزب السياسي انه اية هيئة مؤلفة من (عشرة) اشخاص قال هيئة، قال ما يلي، وانا اقرا من النص، واقتبس النص نفسه وتعني عبارة الحزب السياسي اية هيئة مؤلفة من (عشرة) اشخاص فاكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضيء السياسي وفقاً لاحكام القانون اذن في التطبيق العملي للذين فهموا الدستور ووضعوا اول قانون لاعمال نص الدستور قال ان كل (عشرة) فاكثر (ليس فقط يقدروا يطلبوا تأسيس لا ٢ لهم ان يكونوا هيئة ويعرف بانها هيئة هي حزب سياسي، (عشرة) فما فوق حزب سياسي لانه احد الحريات العامة ولم يضيف التعريف اي اضافة اخرى هكذا فعل قانون (٥٤) والقانون الساري المفعول قانون (٥٥) يقول وتعني ايضا نفس التعريف عبارة الحزب السياسي اية هيئة مؤلفة من (عشرة) اشخاص فاكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضيء السياسي وفقاً لاحكام هذا القانون،

لم يضع برامج لم يضع ايدلوجيا، لم يضع اية اضافات على التعريف التي تلاوته لماذا هذا؟

الواقع الغرض محدد هو ان البرامج طبيعي تخضع للتطور الاجتماعي سواء كانت اقتصادية او ثقافية او سياسية، قد تختلف البرامج من عام الى عام لكن الغايات مفروضة انها لا تختلف، والواقع انه هناك التباس، قد يكون بسبب غياب الاحداث السياسية لفترة طويلة او قد يكون لعدم تتبع تاريخ نشأة الاحداث السياسية، الاحزاب السياسية نشأت بتاريخها مرتبطة بما يسمى بالاقتراع العام فقط لتنظيم الانتخابات، واكثر حزين بأكبر دولة رأسمالية تقول بانها دولة ديمقراطية لا فارق سياسي بينها لا في البرامج ولا في شيء، اكبر حزبين يحكمهم اكبر دولة في العالم الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، فقط مهمتهم ادارة الانتخابات، وكلهم يقوموا على نظرية رأسمالية فقط يجتمعوا كل (اربعة) سنوات او في مواعيد الانتخابات لادارة الانتخابات، وهذا حقيقة كان بدء الاحزاب السياسية في العالم اجتمعت في ادارة الانتخابات ولذلك ارتبطت بما يسمى بالاقتراع العام، او من اجل الانتخابات العامة.

ايضاً، في دولتنا المعادية لدولة اسرائيل عندهم (٢٦) حزب كلها تجمع على انها احزاب صهيونية كلها يجمعها انها احزاب تتعدد ضمن التوجه الصهيوني، هنا في اطار التعددية في الاردن او في اية ساحة عربية، قد تتعدد الاحزاب الاسلامية، وكلها تدعو الى الاسلام وغاياتها الاسلام، قد تتعدد الاحزاب القومية

وتكون مساعيها في اطار عالم واحد تتعدد جماعات سياسية تتعدد جماعات سياسية واعدود الى تعبير جماعات نحن استبدلنا هيئة في جماعة بانه اصبح مضموناً وادق سياسة ومأخوذ به، اذا اردنا نأخذ مأخوذ به بعدة اماكن، وعلى رأس الدول التي تأخذ سياسة التعبير، الدولة التي عادة قوانينها تدرس وتكون موضع اعتبار مصر وهي اكبر قطر عربي، وقوانين عربية اخرى، والمجتمع الانساني في الحياة السياسية، ينقسم الى جماعات سياسية، والتعريف المصري ياخذ بهذا التعريف بالاحزاب السياسية ولم يأخذه فقط تعبير مصري، لانه نحن حقيقة استوحينا تطبيقاتنا القانونية، ولم نتوسع بالتعريف كما فعلت قوانيننا الاردنية ايضا، التي تلتها عليكم بالقانونين التي عرضتها عليكم في الاردن، والتي لا اعرف بعدهم قوانين وقلنا حقيقة انه الاهداف والبرامج هذه متغيرة لكن الغايات لا تتغير وقد تشترك فيها عدة احزاب وقد تنشأ عدة احزاب اردنية اقليمية غايتها حماية الدستور فقط نطقة الحكم وحماية الدستور، قد تكون فقط هذه اهدافها فبالواقع مقولة الايدلوجيا هي فارق ليست صحيحة لا تاريخياً ولا واقعياً قد تحمل عدة ايدلوجيات، ايدلوجية اسلامية واحدة وكلنا نشترك في هذه الميزة قد نحمل ميزة حماية الدستور الاردني، ولا يربطنا جماعات سياسية على نفس هذا الغرض، لماذا قلنا تنظيم اسقطنا كلمة تنظيم واخذنا جماعة؟ لانه الحقيقة التجمعات الانسانية السياسية اهدافها تجمع سياسي لتطبيق فكرة السياسي في الحياة السياسية والمجتمع السياسي الانساني ينقسم الى جماعات، حقيقة سياسية لماذا لم نقل تنظيم؟ لانه

هكذا من الأشغال

الواقع التنظيمي.

اولاً: في تاريخنا القانوني الذي اشرت اليه ليس فيه هذا التعبير، فهو تعبير مستحدث على تشريعنا الاردني.

الامر الاخر، اعتقد انه كلمة تنظيم سياسي، لما عبر تنظيم سياسي، الواقع انا في مفهومي الجامعة العربية تنظيم سياسي الدولة في الاردن دولة هي عبارة عن تنظيم سياسي لكنها ليست حزب سياسي، ايضاً هيئة الامم المتحدة تنظيم سياسي، مجلس الامن تنظيم سياسي، جميعات حقوق الانسان التي فيها مسجلا عندنا في الاردن ايضاً تنظيمات سياسية، هدفها الواقع ايضاً لها هدف سياسي فكلمة تنظيم سياسي الواقع الحزب السياسي ليس بالضرورة تنظيم سياسي لكنه بالضرورة جماعة انسانية، لكنه ليس بالضرورة تنظيم سياسي فيما يتعلق، السواقع لماذا وضعتا تكون للحزب شخصية اعتبارية، هذا امر غير مختلف فيه، مع مشروع الحكومة لكن الخلاف فقط في الترتيب، الحكومة واضحة للحزب شخصية، وهذا امر طبيعي وبديهي ان يكون الحزب غير المتشبين للحزب شخصية اخرى للحزب غير الحزبيين، ولذلك عقوبة الحزب غير عقوبة الحزبيين والحزب شخصية اعتبارية مستقلة عن المتشبين اليه، وهذا لا خلاف عليه اعتقد في اي قانون حتى في الدنيا نحن الذي اختلفنا عليه في الترتيب لماذا؟

وطبعاً نص متى يبدأ ما هو في نص خاص انه لا يبدأ الا بتاريخ معين له نص خاص يقوم بمعالجته كيف نشأته، اما السواقع، السبب الاساسي الذي نحن وضعنا في التعريف للبدء،

قلنا ان هذه الحرية العامة والحق العام، الذي للمواطن في الدستور وهو ركن من اركان الدستور الاردني، هذا الحق الغائب منذ فترة طويلة، عندها نعيد اعماله، عندما نضعه في التطبيق والممارسة، الواقع من البداية ومع تعريفه اضع له حمايته، وهذا حقيقة ليس غريباً لجذرية هذا الموضوع ولاهمية هذا الموضوع لعلاقته بالحياة السياسية الدستورية كحق من الحقوق العامة، والحريات العامة التي عطلت منذ فترة طويلة، قلنا هذا الحق لاستعادته، وتعبير عن نهج جديد للحكم واعتقد اننا لا نختلف على ذلك، وامل الحقيقة عندما نناقش هذا القانون نناقشه في منطلق ان هذا كامر مشرف للاردن، لاننا نشرع احدث قانون احزاب عربي في منطقة فعلاً نقول عنها انها متدخلة بالاستبداد، فعند هذا الحق احييه وانقله من مجرد نص واهمية النص موجودة، لكن ثبت بالعمل انه مجرد وجود النص مش امر كافي، الالم من وجود النص الواقع ان نضع للنص ضمانات حمايته بحيث ان يكون هذا الحق المستعاد، حقيقة يعبر عن منهج جديد للحكم، انه عازم على حياة سياسية حزبية، وكلمة حزبية انا عم اكررها لانه حقيقة اخذت بالاذهان وعند بعض الناس حقيقة تعبر عن استفزاز وكأنا شيء يعني اجرامي، بينما هي ركن من اركان الدستور الاردني والنظام السياسي الاردني والاعتداء عليه باعتقادي انه اعتداء على الدستور، وان الذين يطالبون باحياء هذا الحق، ووضع ضوابط حمايته، هم الذين يطالبون بحماية الدستور يضعون في مشروع القانون في التطبيق والاستعمال وسائل حماية هذا المولود

السيد محمود الموهمل:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً معالي الرئيس.

لدي تعريف توفيق بين قرار اللجنة وما ذهبت اليه الحكومة. الحزب السياسي هو كل جماعة سياسية اردنية منظمه تتألف وفقاً الاحكام الدستور والقانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق اهداف معلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية وليست سلبية وشكراً.

اصوات نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: شكراً معالي الرئيس. اوردت اللجنة القانونية تعديلاً للمادة (الثالثة)، كما وردت في مشروع القانون، وقد تضمن التعديل فقرتين، الفقرة الاولى تعلق في تعريف الحزب، والفقرة الثانية التي اود الحديث عنها: تعلق بوصف للحزب في رأيي انه اقرب الى التنظيم الاداري، منه الى التعريف فعندما نقول في الفقرة (ب) تكون للحزب شخصية اعتبارية ارى انه من الانسب ان نستكمل هذه الجملة بقولنا يتولى ادارة شؤونه قيادة مؤلفة من كذا وكذا الى اخر الفقرة، وبالتالي فان موضع هذه الفقرة، من الاولى ان يكون في الفقرة المتعلقة بهذا التنظيم وتفسير قيادته، وهي المادة (١٥) التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد هذا هو اقتراحي الاول. الاقتراح الثاني المتعلق بتعريف الحزب، وكما اورد سعادة الرئيس اللجنة قال بان

الجديد الذي نأمل ان يكون حقيقة قناعتنا فيه جميعاً انه ركن من اركان الديمقراطية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس كما نفهم من المادة (الثالثة) جاءت لكي تعرف الحزب السياسي بانه عبارة: عن جماعة سياسية اردنية.

كيف؟ وفقاً للدستور.

انا اعتقد بأن هذا التعريف ليس بالضرورة ان يشمل كيفية تنظيم هذا الحزب ولا الايدلوجيا تحضه، ولا ايضاً البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية المحددة.

فلذلك اميل الى ان نستخدم كلمة (تنظيم سياسي) الذي ينص على برامج محدد ومبادئ واهداف مشتركة بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وكنت اتفق على اللجنة القانونية، ان تذهب بعيداً اكثر من ذلك، وتنص صراحة على مبدأ تداول السلطة التنفيذية، وهنا ايضاً هناك قصور من اللجنة القانونية حسب وجهة نظري، انه كيفية هذه المشاركة تركت عائمة، باعتقادي يجب ان تكون هذه المشاركة على مبدأ الالتزام بالتعددية السياسية التي آملنا بها جميعاً. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. الاستاذ محمود الموهمل.

كلنا من المأهول

الحزب يجب ان يكون جامعاً مانعاً أنا ارى ان اقتصار الحزب على المشاركة فالحياة السياسية لا يحقق هذا الوصف للتعريف في رأيي انه من الأنسب ان نضيف اليه ما ورد ايضاً في مشروع القانون المتعلق باضافة البرامج الاقتصادية والاجتماعية لهذا التعريف.

النقطة الثالثة في نفس الفقرة (أ) من المادة ثلاث، تقول وفقاً للدستور والقانون، ونحن نعلم جميعاً ان هذا القانون لم يصدر الا بموجب الدستور، وبموجب المادة (١٦) بالتمديد من الدستور، فعندما نقول بمقتضى احكام القانون فانه نفي الغرض، ولا حاجة لذكر الدستور القانون علماً بان هاتين الكلمتين سيتكرر ايضاً في مادة لاحقة سنأتي فيها بعد واضيف الى ذلك انه ايضاً عندما قرأ سعادة رئيس اللجنة ايضاً في الكتاب تعريف الحزب اورد كلمة بمقتضى هذا القانون.

فأرى كلمة القانون كافية، وليس من الضروري اضافة الدستور الى هذه الكلمة. الخلاصة: أرى ان ما ورد في المادة كما جاءت في المشروع أنسب مما ورد في التعديل وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً سيدي الرئيس، انطلاقاً من تقرير اللجنة القانونية المقدم تم وضع تعديلات على مشروع قانون الاحزاب المقدم من الحكومة.

وأرى بان هذه التعديلات أتت ترجمة واقعية لحاجات مجتمعنا الأردني، آخذة بعين

الاعتبار المخاطر التي تحيط بنا. واثت للمساهمة في تنظيم المسار الديمقراطي وتعميقه وحمايته وهي الشكل الصحيح وهي احدى اهم الوسائل الاساسية الهامة لاعادة الثقة ما بين الحكومة والشعب وبالعكس ان الارهاب والخوف وعدم تفهم التحولات الطيبة وحاجات مجتمعنا لم تأتي من الاحزاب والتي تعرضت اصلاً للقمع ولسنوات طويلة ولذلك فإن انجاز قانون الاحزاب الذي ينبع من روح الدستور.

ومن جوهر التقرير الذي قدمته لنا اللجنة القانونية هو السبيل لمنع الارهاب الفكري، والتسلط على الشعب وتغزيفه وهو السبيل لاطلاق ادعائه ومكمن الخبر فيه، وهو السبيل لاعادة الثقة والطمأنينة واستقرار الأمن، اتوجه الى السادة النواب المحترمين ان ياخذ الدستور مجراه وحقه ودوره وان يعملوا معاً لمنع مشروع اي قانون يتعارض مع روح الدستور وحاجات المجتمع، وحتى تقوم عدة دول وليس دولتان وكما ذكر الآن احدى النواب المحترمين.

هناك نقطتان فقط يحق للقانون ضبطهما هما: طريق التأليف الاحزاب السياسية، ومراقبة موارد الاحزاب السياسية فقط، ما ذكرته لا يتناقض مع قناعتي بضرورة المناقشة، والتعمق وهذا حق وواجب للسادة النواب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، انا الحقيقة لا اود ان اخوض في تعريف المشروع او التعريف التي اقترحتها اللجنة

القانونية او التعريفات التي تفضل بها السادة الزملاء وطلبوا التعديل على اساسها.

ولكنني سأقترح اضافة فقرة جديدة سواء نجح تعريف الحزب في المشروع او نجح تعريف الحزب في اللجنة القانونية او نجحت احدى التعديلات التي طلبها بعض الزملاء الافاضل، سأقترح اضافة فقرة جديدة تتعلق بالتشلاف الاحزاب، وعند دراسة المشروع يتبين لنا انه لا يوجد اي نص لا في المشروع ولا في تعديلات اللجنة القانونية يميز تشلاف الاحزاب او ترخيص تشلاف الاحزاب من قبل وزارة الداخلية، وهذا حق مشروع. لذلك فإن اقتراحي محدد ان تضاف فقرة جديدة الى مادة (٣) بعد ان يقر التعريف من اغلبية هذا المجلس الكريم على النحو التالي:

ينوز لمجموعة من الاحزاب والاشخاص المستقلين التألف ضمن اطار جهدي لتحقيق اهداف سياسية مشروعة وفقاً لاحكام هذا القانون.

وارجو من يقتنع بهذه الاضافة ان يثني على ذلك، وسأقدمه مكتوباً للامانة العامة وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالباقي جمو.

السيد عبدالباقي جمو:

بسم الله الرحمن الرحيم، اشكر معالي الرئيس الذي تذكرني وقد رفعت يدي أولاً ولم يسبقني الا زميلي بسام حدادين، وكلما تأخر دور

المتكلم استطاع ان يستفيد من اراء الآخرين، ولا ادري من اين ابدأ؟

من الدستور؟ ام من الديمقراطية؟

او من كلمة التعريف التي اثير اليها بأن التعريف يجب ان يكون جامعاً مانعاً، ابدأ من الديمقراطية، لأن هذه الكلمة المستوردة التي قبلناها اساساً ومبدأ على مسيرتنا الجديدة، لا قول للاخوة:

ماذا تعني كلمة الديمقراطية؟

حتى نعرفها تعريفاً صحيحاً، هل تعني الديمقراطية ان يمثل الشعب في هذا المجلس عن طريق الاحزاب؟ ام عن طريق الانتخاب الحر، يختار الشعب من يريد ليمثله في هذا المجلس مشرعاً ومراقباً.

اعرف ان الديمقراطية لها ثلاث تعاريف وكلها تصب في معنى واحد، وهو ان يمارس الشعب حقه عن طريق مجلس نيابي، يختار بحرية من قبل الشعب، ولا يشمل هذا التعريف ان يمارس الشعب حقه عن طريق الاحزاب.

نأتي للدستور في الدستور نصوص عامة ومطلقة ولعل الذين الحقوا التقرير، عندهم معرفة بأصول التشريع ويعلمون ان العمل بالعام والمطلق يمتنع حتى ينظر: هل هناك شخص ام مقيد؟

وحتى يقيدكم الدستور العام ويحصر في سبين للدولة الا تتعداهما عندما تصنع القانون او تجيز لأي حزب بممارسة حزبية، مراقبة طريقة تأليف الاحزاب ومراقبة الموارد.

والذي وضع هذين السبين، لا شك بأنه اراد ان يخصص العام ويقيد المطلق، حتى لا

هكذا من المأهول

كلنا من المسلمين

يكون للحكومة في المستقبل حق التقييد، أو حق التخصيص.

والحكم العام: هو جواز تأسيس الأحزاب، وهذا التعريف الجديد أو القيد الجديد في المطلق، هو إلغاء للمادة الثانية من الدستور، المادة الثانية من الدستور تقول بصراحة:

بأن دين الدولة الاسلام. فهل على الحكومة أن تحيز لحزب ملحد تستورد مبادئها من وراء الجبال والسهول؟ لتقول بأن الدستور اعطى لي الحق بان امارس ما اشاء وكيف اشاء وعلى اي مستوى اشاء ومعلوم انه هذا المجلس يمثل فئات متعددة من الشعب، ففيه المسيحي وفيه المسلم ومعلوم ان مبادئ الاسلام تقول: بأن من غير دينه يقتل او على الاقل يحرم من حقوقه فالمسلم الذي ينتمي الى حزب ملحد لا يجوز له ان يشغل مقعد مسلم خصص له بموجب الدستور والقانون، وعند اغفالتنا المبدأ في هذا القيد الذي اقترح بالتقرير الملحق لقرار اللجنة القانونية، فمعنى اننا ابطلنا حكماً من احكام الاسلام.

واريد ان اخرج عن كلمة (الخواجات) التي وردت على لسان احد الزملاء منتقداً يقول اننا نستشهد بما قال (الخواجات) كان ديننا ليس فيه مبادئ وليس فيه رجال، وليست فيه اراء واحكام، فهل يستطيع هذا التسال المنتقد ان يأتي لنا برأي واضح من الاسلام اذا اردنا ان نقر الأحزاب والتعددية ان يقر لنا هذا المبدأ الا ان نستعين بمبدأ (الخواجات).

لان مبدأ التعددية والحزبية مبدأ مستورد لم

يتكلم به ولم يضعه ولم يؤسسه الا (الخواجات) اذن الذي يستشهد (بالخواجات) يستشهد بالواقع، ونحن نقر الواقع ولا نقر حسب اعتقادي كلنا او بعضنا لا يقر ما يجب ان تكون عليه الامة واما المؤسسات التي استشهد بها احد الزملاء المحترمين، بانها مؤسسات سياسية كما استشهد بالأحزاب الأمريكية او الأوروبية الشرقية او الغربية، ماذا رأينا من ديمقراطية هذه المؤسسات؟ ان كانت احزاباً او كانت مؤسسات تحمل عناوين انسانية، ليست هذه كلها بما فيها المؤسسة العربية، كلها في خدمة الصهيونية العالمية؟ ما الذي وصلنا اليه عن طريق هذه المؤسسات العالمية الانسانية والسياسية والاقتصادية والثقافية، لم نصل الا الى هذا الموقع الذي جعل العرب احزاباً وقد ذقنا مرارة التحزب العربي ان يتعاون عرب على قتل شعب عربي كامل وان يضعوا ايديهم بايدي هؤلاء الديمقراطيين الذي يتباهون بانهم ديمقراطيين.

ونريد بعد ذلك ان نتحزب نحن كذلك واطار الحزبية اكثر من فوائد هذه الحزبية وعندنا مبدأ فقهي اصولي، جلب المنافع مقدم على درء المفساد مقدم على جلب المنافع.

ومبدأ كذلك مأخوذ من كتاب الله ما زاد ضرره على منفعة فهو حرام. من اخطر ما نتوقه من الأحزاب.

أولاً: غالباً ما تكون هذه الأحزاب اذا ناهنا عندنا ورؤوسها في الخارج، تتحرك في الداخل دون ان تدري لماذا تتحرك.

لان الموجة والامر والمنظم في الخارج وقد

عانينا كثيراً من هذه الأحزاب التي أثارت الفتن في هذا البلد، حرقت وهدمت وأدت الى قتل الكثيرين من ابناء الوطن الابرياء بحجة ان سياسة هذا البلد سياسية خائنة ولو سار هذا البلد خلف هذه السياسات المستوردة لكنا الآن مع الذين وقفوا مع الصهيونية ومع الشرق والغرب، واشتركنا في قتل الشعب العراقي، كما اشتركنا في قطع قطره النفط عن هذا البلد، لأننا لم نقف موقف المتخاذل المتآمر على الامة وعلى الوطن وعلى الدين.

من اخطار الحزبية، الحزب عندما يتوصل الى حكم، نحن نعلم مستوى فكر الناس ومستوى ثقافتهم، نحن نعاني الآن من التكتل في هذا المجلس، يتعاون التكتل على تعيينات الموظفين وعلى نقلهم، وعلى تقديم من ليست له الأولوية، على من يشكو من سنوات بأنه محروم، فكيف اذا توصل حزب الى حكم لا يفعل ما يفعل الحزب الآن، وقبل الآن وما سيفعله هذا الحزب في أوروبا وفي أمريكا عندما يتوصل الى الحكم، يضع المخصصات ويحدد المواقف السياسية ويتحدى العالم بأسره بتأييد الباطل ومحاربة الحق.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبد الباقي الحزب أقر، في قرار من المجلس بالموافقة على القانون.

السيد عبد الباقي جو: اننا الى حق ان اتكلم.

معالي رئيس المجلس: لك ان تحكي ضمن الزمان.

السيد عبد الباقي جو: هذا النظام يعطيني الحق.

معالي رئيس المجلس: هناك قرار للمجلس بالموافقة على هذا القانون.

السيد عبد الباقي جو: لم يوافق المجلس القانون في معرض البحث.

معالي رئيس المجلس: تم التصويت عليه.

السيد عبد الباقي جو: لا تصويت اننا الى حق المناقشة.

معالي رئيس المجلس: ارجو ان تكون بحدود المادة المعروضة.

السيد عبد الباقي جو: اما اذا كان لمعالي الرئيس والاعضاء المحترمين ان يأتيوني بدليل واحد واخص دعاة الاسلام، الاسلاميين ان يأتيوني بدليل واحد بأن الاسلام يقر التحزب والله تعالى عندما ذكر الحزب والتحزب ذكرهما في ثلاث آيات.

الآية الاولى تقول (الا ان حزب الله هم الغالبون) والاشارة الى الامة، والآية الثانية تندد بالحزبية وتقول: (ان هذه امتكم امة واحدة، وانا ربكم فاتقون فتقطعوا امرهم بينهم زمرا كل حزب بيننا لديهم فرحون) على كل حال تجارباً مع معالي رئيس الذي يضيق ذرعاً عندما اتكلم، ولا يعطيني الدور الا متأخراً، اكتفي بما قلت لاعلق عذراً وناصباً، إن على الامة كلها ان تكون حزباً واحداً، وان لا يكون هناك تنازعاً على السلطات، ونحن ندعي اننا نحترم الدستور، فالدستور قرر ان هناك ثلاث